جمهورية مصر العربية

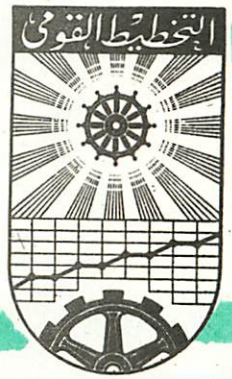

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٤٦)

التصنيع الزراعى ودور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى فى السبعينات

اعداد

دكتور/ فتحى الحسينى خليل

ابريل ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــــات

مقدمـــــــــة

الفصل الأول : إطار نظرى حول المفاهيم الأساسية

١ـ١ : الطبيعة التكاملية للتنمية .

١ـ٢: الإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة .

١ـ٣: التصنيع الزراعى همزة وصل بين تنمية القطاعات السلعية الرئيسية .

١ـ٤: التصنيع الزراعى الغذائى .

الفصل الثانى : دور الصناعات الغذائية في الإقتصاد المصرى .

٢ـ١: الاطار التحليلى الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى .

٢ـ٢: دور الصناعات الغذائية فى إطار التوازن الإقتصادى العام .

٢ـ٢ـ١: قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتعضيد التشابك القطاعى .

٢ـ٢ـ٢: قدرة الصناعات الغذائية على تلبية إحتياجات الطلب النهائى .

٢ـ٢ـ٣: أثر الصناعات الغذائية على الإستيراد .

٢ـ٢ـ٤: قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتوليد القيمة المضافة .

٢ـ٣: الصناعات الغذائية والتغيرات الهيكلية فى بنيان القطاع العام الصناعى .

٢ـ٤: الكفاءة الإنتاجية فى الصناعات الغذائية بالقطاع العام.

مقدمـــــــــة

التنمية عملية معقدة . ومنشأ هذا التعقيد تعدد وتشعب جوانبها وقضاياها ومجالاتها. كما وأن إنجازها وإن كان يتوقف على حجم وصدق الجهود التى يستطيع المجتمـــــــــــع أن يقدمها فى هذا الطريق من ناحية ، والوقت الذى يرضى به ذلك المجتمع كمدى زمنـــى لتحقيقها وقطف ثمارها من ناحية أخرى ، إلا أن نجاح تلك المجهودات فى إنجاز التنميـــة وطى مسافاتها يستلزم أولا وقبل كل شئ تفهما وإستيعابا كاملين لحقائقها الموضوعيـــــــة زيقصد بتلك الحقائق كل ماتفتق عنه الفكر الإنسانى وأيدته التجارب التاريخية مـــــن دروس ونتائج تفسر جوهر التنمية وتوضح طبيعة آلياتها . ومن أوائل هذه الدروس التاريخية هو الطبيعة التكاملية لعملية التنمية بمختلف جوانبها (الإجتماعية، الإقتصادية ، السياسيـــة والفكرية والثقافية) وقضاياها (الإستراتيجية ، والسياسات والتدابير والأدوات . . . الخ) ومجالاتها (الزراعية ـ الصناعية والخدمية) . وثانى هذه الدوس ؛ أن التكامل بيـــــن القطاعات السلعية الرئيسية وهى الزراعة والصناعة ، إنما يقع موقع القلب من هذه الطبيعة التكاملية . وإذا كان للتكامل الزراعى الصناعى أكثر من إتجاه ومسار ،كما تشهـــــد بذلك علاقات التشابك والإعتماد المتبادل بين قطبى الإنتاج السلعى ، إلا أن التصنيـــع الزراعى يبقى أحد أهم همزات الوصل الرئيسية بينها . وفى هذا المجال يكون للتصنيـــع الزراعى الغذائى أو الصناعات الغذائية مكان الصدارة سواء لرغبة الدول الناميـــــــة وغالبيتها دولا زراعية زيادة درجة الإستفادة من إنتاجها الزراعى من المواد الخـــــام الغذائية ، أو لما تتمسه تلك الصناعات من إحتياجات الإنسان الأساسية للغـــــذاء ، أو أخيراً وليس آخراً ، لما تقدمه عمليات تصنيع تلك المواد من فرص حقيقية لزيـــادة الإنتاج ، الدخل ، فرص العمل ، فوائض مالية تساعد على تمويل التنمية فى مراحلهـــا المقبلة . لذلك كان التصنيع الزراعى بصفة عامة والتصنيع الغذائى بصفة خاصـــــــة بمثابه قاسما مشتركاً أعظم فى التجارب التاريخية للتنمية فى الدول الصناعيـــــــة المتقدمة على إختلاف نظمها الإقتصادية والإجتماعية ، كما كانت محور إهتمام رئيســـى لمجهودات التنمية فى الشطر الأعظم من الدول النامية ومن بينها جمهورية مصر العربية .

من هنا بدأ إهتمامنا بدراسة وتحليل التصنيع الزراعى ودور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى خاصة فى العقد الثانى للتنمية ؛ أى السبعينات . وقد جـــــاءت

محاولتنا فى هذا المجال على مدى فصلين . حاولنا فى الفصل الأول منهما تحديد بعض المفاهيم الأساسية حول حقيقة الطبيعة التكاملية للتنمية والإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة قطبى الإنتاج السلعى . هذا بالإضافة إلى محاولة تحديد مفهوم التصنيع الزراعى بإعتباره همزة وصل بين الزراعة والصناعة . ثم أخيراً تحديد مفهوم وطبيعة الصناعات الغذائية بإعتبارها محور إهتمام دراستنا هذه .

وخصص الفصل الثانى لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى ومن منطلق التنمية بإعتبارها القضية الأساسية والتحدى الأول أمام مصر وكل المصريين ؛ حاولنا منذ البداية تحديد الإطار التحليلى الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى . ثم حاولنا تحليل هذا الدور من خلال (أولا) تحليل دور تلك الصناعات فى إطار التوازن الإقتصادى العام ، على أساس قدرتها على خلق وتعضيد التشابك القطاعى ، على تلبية إحتياجات الطلب النهائى ، أثرها على الإستيراد وقدرتها على خلق وتوليد القيمة المضافة ، (ثانيا) من خلال التغيرات الهيكلية فى بنيان القطاع العام الصناعى ، وأخيراً ، من خلال الكفاءة الإنتاجية فى مشروعات تلك الصناعات بالقطاع العام .

ونأمل أن نكون قد أصبنا فى هذه المحاولة قسطاً من الحقيقة تعيننا على التنمية طريقاً إلى التقدم والخير . وأولى خطوات التقدم والخير هى البحث فى العلم والتعلم .

الفصل الأول

إطار نظرى حول المفاهيم الأساسية

ا-١ : الطبيعة التكاملية للتنمية .

ا-٢: الإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة .

ا-٣: التصنيع الزراعى همزة وصل بين تنمية القطاعات السلعية الرئيسية .

ا-٤ : التصنيع الزراعى الغذائى .

أ-١ : الطبيعة التكاملية لعملية التنمية :

لا خلاف على أن التنمية إنما تتحقق بالإنسان ومن أجل الإنسان . ومن ثم تستمد التنمية محتواها الإقتصادى من محاولة الإنسان ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحه والممكنه ، للحصول على أكبر قدر ممكن من الانتاج (الدخل) بهدف رفع وتحسين مستوى معيشيته. وطبيعى ان يتوقف مقدار مايستطيع الإنسان تحقيقه فى هذا الشأن ، على موقفه الحضارى ومايعكسه من قيم وأخلاقيات وعادات وثقافه وفكر ... الخ . وبذلك أيضا تكتسب عملية التنمية محتواها الإجتماعى . وبذلك تبرز الطبيعة التكاملية لعملية التنمية فى صورتها الأساسية فى ضرورة تكامل جانبيها الأقتصادى والإجتماعى ، ومايستلزمه ذلك من ضرورة أن تتناسق وتتكامل مجهودات التنمية فى كل من المجالات الأقتصادية والمجالات الأجتماعيه . وعلى قدر هذا التناسق والتكامل تكون النتائج الفعليه المحققه على طريق النمو والتقدم . وعلى ذلك يتضح لنا وجه الخطأ فى فهم التنمية على أنها مجرد إستثمارات فى مشروعات إقتصادية (حديد وصلب ، وأسمنت ، معدات وألات ... الخ) . فالإستثمارات البشرية والتى تستهدف خلق وتنمية القوة العامله ورفع مستوى مهاراتها الفنية وخبراتها المكتسبة ، تعتبر عنصرا رئيسيا فى التنمية . وإن تلك العملية (الأخيرة) ليست إقتصاديه بحته بل إجتماعية بالدرجه الأولى ، علاوة على إرتباطها الى حد كبير بقضايا إجتماعيه كالتعليم والصحه والثقافه والفكر والقيم والأخلاقيات والعادات والتقاليد....الخ. بل إن فى تلك القضايا وغيرها تتداخل الجوانب الإقتصادية والأجتماعيه وإن غلبت إحداها على الأخرى فى هذه القضية أوتلك . ولكن تبقى التنمية دائما ليست مجرد حجم من الأنتاج ، ذلك أنها فى نفس الوقت بمن ولمن يكون هذا الإنتاج ؟ وبذلك يتعذر علينا معالجة وتحليل ودراسة قضايا الأنتاج بعيدا عن قضايا التوزيع(وإعادة التوزيع) للدخل ، قضايا التداول للسلع والخدمات ، الإستهلاك ، الإدخار والتراكم .

وفى النطاق الأقتصادى تكتسب عملية التنمية طبيعتها التكاملية فى ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف الجوانب والأنشطة الإنتاجية سواء فى المجالات السلعية (الزراعه والصناعة) أو فى المجالات الخدمية (النقل والمواصلات ، الإسكان ، المال والتجارة ... الخ)٠ وتأتى أهمية التنسيق والتكامل بين أنشطة المجالات الثلاثة (الزراعة ، الصناعة والخدمات) من كون تلك الأنشطة تمثل فى مجموعها الجهاز الإنتاجى للمجتمع ٠ وعلى صعيد أخر ترجع الأهمية القصوى لضرورة تكامل وتنسيق التنمية الزراعية والنشاط الأولى والتنمية الصناعية ، إلى كونهما القطاعان المنوطان بالإنتاج السلعى سواء فى مجال تهيئة المادة الخام وإستخراجها من الأرض أو المصايد والمحاجر والمناجم ، أوفى مجال تحويلها الى منتجات وسلع أكثر قدرة على إشباع حاجات الإنسان ٠ ونود أن نشير الى الأهمية القصوى للإنتاج السلعى فى تقييم مجهودات التنمية ، وذلك دون الإقلال من أهمية الأنتاج الخدمى ومن ثم إعتبارات التنسيق والتكامل بينهما ٠ هذه الأهمية القصوى هى التى حدت بكتاب وخبراء التنمية والتخطيط الى القول بأهمية التنمية الصناعية والتلمية الزراعيه باعتبارهما القطبين الرئيسيين لعملية التنمية ، وإن ظلت الريادة معقودة على التنمية الصناعية ٠ بل إن التجارب التاريخية للتنمية والتصنيع ، على إختلاف أنماطها ، فى الدول الصناعية المتقدمة (الإشتراكية والرأسمالية) قد أكدت ذلك بوضوح ، وإن ظل من الأهمية بمكان ، ضرورة إبراز جوانب الإعتماد المتبادل بين قطاعى الزراعة والصناعه فى عملية التنمية ٠

(١) (٢)

١ـ ٢ : الإعتمادات المتبادل بين الزراعه والصناعة :

يقوم النشاط الزراعى (والأولى) على إنتاج وتهيئة المنتجات الوراعيه والغذائية التى قد تستخدم كليا أوجزئيا فى أغراض الإستهلاك أو كمواد خام فى القطاع الصناعى ، كما أن جوهر النشاط الصناعىهو إحدث تغيير فى حالة

(١) أنظر : دكتور محمد زكى شافعى ؛ التنمية الأقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضه العربية ١٩٦٨٠ والدكتور عمرو ومحي الدين ؛ التنمية والتخطيط الأقتصادى؛ دار النهضه العربية للطباعة والنشر؛ بيروت ١٩٧٣٠

(2) UNIDO; Industrial Development Survey; vol.I , ID,64,1971

أو شكل المادة الخام التى يتم الحصول عليها من الزراعة والغابات علاوة على المصايد والمناجم والمحاجر ، بحيث تصبح أكثر قدرة على إشباع حاجات الانسان . وقد يؤخذ التغيير على أنه تغيير فزيائى أو كيمائى أو بيولوجى كما فى حالة الصناعات التحويلية ، كما قد يتسع ليشمل بالاضافة إلى ذلك مجرد تغيير حالة المادة من كونها فى باطن الأرض أوقاع البحر والمحيط ، إلى سطح الأرض بما يسمح باستخدامها كما فى حالة الصناعات الاستخراجية . ويفهم التغيير فى حالة تلك الصناعات الاستخراجية على أنه مجرى تغيير حالة المادة من كونها غير مستغلة أو مستخدمة إلى حالة يمكن فيها إستخدامها واستغلالها اقتصادياً . وبذلك كان طبيعياً أن يقوم نوعاً من التشابك والتداخل بين كل من النشاطين ، حيث يؤثر إنتاج احدهما على الاخر كما يتأثر به فى ذات الوقت . وهو مايعبر عنه بعلاقات الاعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة والتى تقدم نماذج المدخلال والمخرجات أسلوباً كمياً لتحليلها وهو ماسنوضحه فيما بعد . لكن يبقى من المفيد أن نشير بإيجاز الى طبيعة دور الزراعة فى دعم وتعقد الصناعة ، وذلك على النحو التالى :-

أ -إمداد العمالة الصناعية واسرهم باحتياجاتهم من السلع الغذائية . وبمقدار ماتتزايد قدرة الزراعة فى هذا المجال بمقدار مايستطيع المجتمع توجيهه قدر أكبر من القوة العاملة به إلى النشاط الصناعى . فإذا كانت العمالة الزراعية تمثل ٧٥٪ من جملة العمالة فى المجتمع . وان العمالة الصناعية تمثل ٢٥٪ (باقتراض ان العمالة فى قطاع الخدمات صفر) . وبافتراض أن المجتمع فى وضع إكتفاء ذاتى من الغذاء (لايصدر ولايستورد الغذاء). فإن معنى ذلك أن كل اسرة تعمل فى الزراعة تنتج من الغذاء احتياجاتها واحتياجات اسرة واحدة تعمل فى الصناعة . واذا صارت النسبة ٥٠٪ زراعة ، ٥٠ ٪ صناعة . وهو يعنى ان كل اسرة زراعية تنتج من الغذاء احتياجاتها واحتياجات اسرة تعمل (او يمكن ان تعمل) فى

الصناعه ، كان ذلك أفضل من زاوية التنمية ، بما يعنية من تحسن معدلات الأنتاجيـــــة والأنتاج فى القطاع الزراعى وقدرة أكبر على زيادة الأنتاج الصناعى ·

ب - إمداد الصناعة بالمواد الخام الزراعية (والغابات) سواء الطبيعية أو التى يزرعها ويرعاها الأنسان ؛ والتى تقوم عليها العديد من الصناعات التحويلية ، مثـــال ذلك :

- الألياف كالقطن وغيرها والتى تستخدم فى صناعة المنسوجات ·
- البذور الزيتيه كبذرة القطن ، الفول السودانى ، فول الصويا ، السمـــم وعباد الشمس والتى تستخدم فى صناعات الزيوت·
- الحبوب كالقمح والشعير والذرة والتى تستخدم فى إنتاج الدقيـــق والنشا·
- قصب السكر والبنجر الذى يستخدم فى صناعات السكر والكحول والخـــل
- النباتات والأعشاب الطبية التى تستخدم فى الصناعات الدوائيـــه والعقاقير ·
- الأخشاب والأصباغ من الغابات والتى تستخدم فى الصناعات الخشبيه·
- الفاكهة والخضروات التى تستخدم فى الصناعات الغذائيه ومانشاهـــد من تطور صناعى ضخم نتيجة للإستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيـــا فى مجال المعالجة والحفظ ، فى مجال التصنيع الزراعى·

ويلحق عادة بالنشاط الزراعى نشاط الأشجار وصيد وقنص الحيوانات البريـــه والصيد من البحار والمحيطات (أسماك ، أصداف وشعب مرجانية ··· الخ) · ومختلف صور النشاط الأولى الذى يستهدف تهيئة المنتجات التى قد تستخدم كليا أوجزئيا فـــى أغراض الاستهلاك أوكمواد خام فى العديد من الصناعات التحويلية · وخلاصـة القـــول

أنه بمقدار زيادة حجم الإنتاج الزراعى (والأولى)من هذه المواد الخام التى تستخدم فى الصناعة سواء كموضوع للصناعة أو بصفة مواد مساعدة ؛ تزداد قدرة المجتمع على التصنيع وتنويع صناعاته . ويوضح الجدول رقم (١) تطور قيمة مخرجات القطاع الزراعى كمدخلات للقطاع الصناعى ومن ثم مدى اعتماد القطاع الصناعى على القطاع الزراعى ، خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ .

جدول (١)

قيمة مخرجات القطاع الزراعى كمدخلات للقطاع الصناعى

خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥

السنوات	مستلزمات الصناعات الغذائية	مستلزمات الحليج والكبس	جملة المستلزمات	الرقم القياسى
١٩٧٠/٦٩	٢٣٣ر٤	١٦٣ر٢	٥٩٦ر٦	١٠٠
١٩٧١/٧٠	٥٢٧ر٦	١٥٥ر٨	٦٨٣ر٤	١١٥
١٩٧٢/٧١	٥٤٣ر٨	١٥٥ر٨	٧٠١ر٦	١١٨
١٩٧٣	٥٨٤ر٥	١٦٦ر٣	٧٥٦ر٨	١٢٦
١٩٧٤	٦١٤ر٦	١٧٥ر٦	٧٩٠ر٢	١٣٢
١٩٧٥	٨٤٢ر٩	١٧١ر١	١٠١٤ر٠	١٧٠

المصدر :ـ

د. سعد نصار و د. عبد العظيم مصطفى ؛ رؤية مستقبلية عن إمكانيات مساهمة الزراعة المصرية فى التراكم الرأسمالى خلال العقد الثامن ؛ مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس ، ٢٧ـ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

ويتضح من هذا الجدول التطور الواضح فى قيمة مايقدمه القطاع الزراعى من منتجاته إلى القطاع الصناعى سواء فى مجال الصناعات الغذائية أو صناعة الجلج والكبس . فقد تطورت جملة المستلزمات الزراعية المستخدمة فى الصناعة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ من ٦ر٥٩٦ مليون جنيه إلى ١٠١٤ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٧٠٪ .

ج - إستيعاب ماتنتجه الصناعة التحويلية من وسائل وأدوات ومستلزمات للانتاج الزراعى ، الجرارات الزراعية وماكينات الرى والصرف والأسمدة والمبيدات الحشرية والأعلاف ..... الخ . وبذلك تقدم الزراعة منفذاً أو سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية المحلية وفى نفس الوقت تستطيع الصناعة مساعدة الزراعة على زيادة إنتاجها وتطويره وتحسين نوعيته . ويوضح الجدول رقم (٢) قيمة مشتريات القطاع الزراعى من بعض المنتجات الصناعية المحلية خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ - ١٩٧٥ .

جدول رقم (٢)

قيمة مشتريات القطاع الزراعى من الانتاج المحلى

خلال الفترة ٦٣/٦٢-١٩٧٥

(بالالف جنيه)

السنوات	جرارات زراعية	اسمدة كيماوية ومبيدات	علف مصنع	جملة رقم قياسى	الأهمية النسبية للمدخلات الصناعية
١٩٦٣/٦٢	٤٨٤	١٥٨٣٥	٥٧٤٨	١٠٠ ٢٢٠٦٧	٢ر٤٢
١٩٦٤/٦٣	٦٨٠	١٧٢٨٩	٧٦٤٠	١١٦ ٢٥٦٠٩	٤ر٤٦
١٩٦٥/٦٤	١١٧٨	٢٢٠١٣	٧٠٤٢	١٣٧ ٣٠٢٣٣	
١٩٦٦/٦٥	٤٣٢	٢٤٣٤٩	٦٨٩٤	١٤٤ ٣١٦٧٥	٨ر٤٠
١٩٦٧/٦٦	١٣٨٢	٢٤٣٦٣	٨٦٠٥	١٥٦ ٣٤٣٥٠	٢ر٣٦
١٩٦٨/٦٧	١٢١٠	٢٣٣٩٤	٧١٢٢	١٤٣ ٣١٦٢٦	٩ر٣٦
١٩٦٩/٦٨	٩٩٤	٢٣٠٥٧	٧٣٦٤	١٤٢ ٣١٤١٥	٠ر٣٨
١٩٧٠/٦٩	٦٨٠	٢٣٢٤٧	٦٨٣٧	١٣٩ ٣٠٧٦٤	٥ر٣٨
١٩٧١/٧٠	١٨٨٥	٢٤٠٧٧	٧٥٧٣	١٥٢ ٣٣٤٧٥	١ر٣٢
١٩٧٢/٧١	١٩١٤	٢١٥٤٠	٧٦١٩	١٤١ ٣١٠٧٣	٧ر٣٠
١٩٧٣	١٨٦٩	٢١٦٥٥	٩٢٢٤	١٤٨ ٣٢٧٤٨	٦ر٢٨
١٩٧٤	٢٤٩٦	١٩٧٣٨	٩٩٩٩	١٤٦ ٣٢٢٣٣	٥ر٢٢
١٩٧٥	٣٩٨٠	٢٠٨٣١	٩٧٣١	١٥٧ ٣٤٥٤٢	

المصدر :- دكتور سعد نصار و د. عبد العظيم مصطفى ، مصدر سابق ص ١٨

ويتضح من الجدول (٢) التزايد المستمر فى قيمة مشتريات القطاع الزراعى من منتجات القطاع الصناعى المحلية (الجرارات الزراعية والأسمدة والمبيدات والعلف المصنع) ، حيث زادت من ٢٢ مليون جنيه إلى ٣٢ مليون جنيه خلال الفترة ٦٣/٦٢-١٩٧٤ ، أى بزيادة نسبتها ٤٦ ٪ (النصف تقريباً) . وذلك على الرغم من هبوط النسبة المئوية للمدخلات الصناعية المحلية إلى جملة المدخلات المستخدمة فى القطاع الزراعى من ٢ر٤٢ ٪ فى بداية الفترة الى ٥ر٢٢٪ عند نهايتها (١٩٧٤) نتيجه لزيادة الواردات منها خلال الفترة ذاتها.

٢ - تمثل العمالة الزراعية وأسرهم (السكان الزراعيين) سوقاً لتصريف واستيعاب المنتجات الصناعية من السلع الاستهلاكية كالاثاث والمنسوجات والأغذية المحفوظة والأجهزة والأدوات المنزلية الكهربائية وغير الكهربائية ..... الخ . وبذلك تساعد التنمية الزراعية من خلال رفع مستويات الدخل للسكان الزراعيين ، على إنجاح الصناعات الوطنية (الاستهلاكية) بتوفير الطلب على منتجاتها . ويوضح بالجدول رقم (٣) تطور عدد العاملين بالزراعة ، والسكان الزراعيين وإجمالى أجور العمال الزراعيين خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ .

جدول (٣)
اعداد العاملين الزراعيين والسكان الزراعيين واجمالى اجور العاملين الزراعيين خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩

السنوات	العمالة الزراعية (بالالف)	السكان الزراعيين (بالالف)	الأجور بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	الرقم القياسى للأجور
١٩٧٠/٦٩	٣ر٤٠٤٨	١٢٠٢٣	٤ر٢١٨	٠ر١٠٠
١٩٧١/٧٠	٩ر٤٠٥٦	١٢٠٤٩	٤ر٢٢٥	٢ر١٠٣
١٩٧٢/٧١	٧ر٤٠٩٤	١٢١٦١	٨ر٢٢٦	٨ر١٠٣
١٩٧٣	٨ر٤١٦٣	١٢٣٦٦	١ر٢٥٢	٤ر١١٥
١٩٧٤	٤ر٤٢١٢	١٢٥١١	١ر٢٩٨	٥ر١٣٦
١٩٧٥	٩ر٤٢١٧	١٢٥٢٧	١ر٤٤٩	٦ر٢٠٥
١٩٧٦	٨ر٤٠٦٧	١٢٠٨١	١ر٤٤٠	٥ر٢٠١
١٩٧٧	٥ر٤١٠٢	١٢١٨٤	٠ر٤٨٣	٢ر٢٢١
١٩٧٨	٠ر٤١٢٥	١٢٢٥١	٩ر٥٣٠	١ر٢٤٣
١٩٧٩	٠ر٤١٦٥	١٢٣٧٠	٠ر٥٨٤	٤ر٢٦٧
١٩٨١/٨٠*	٠ر٤٢٠٠	١٢٤٧٤	٢ر٧٣٩	٥ر٣٣٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، إعداد مختلفة .

(١) حسبت باستخدام نسبة الاعالة فى الريف ٧ر٢٪ ، تعداد ١٩٧٦ ، ص ٢٩

* أرقام أولية تقديرية .

٥ - تساهم الزراعة فى تمويل التنمية من خلال مشاركة القطاع الزراعى فى تحقيق التراكم الرأسمالى الذى يساعد على قيام وتطور الصناعة (القطاعات غير الزراعية) . بل ان الشطر الأكبر من عبئ تمويل التنمية خاصة فى مراحل التصنيع الأولى يقع عادة على كاهل القطاع الزراعى كما هو عليه الحال الان فى معظم الدول النامية (غير البترولية) وكما كان عليه الحال فى الدول الصناعية المتقدمة فى بداية عهدها بالتنمية والتصنيع . ويوضح الجدول رقم (٤) مساهمة الزراعة فى التراكم الراسمالى فى الفترة ٦١/٦٠ - ١٩٨٠ ويتضح من هذا الجدول تدهور مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية فى السنوات الأخيرة (منذ عام ١٩٧٥) بل كانت بالسالب فى عام ١٩٨٠ . ويرجح السبب فى ذلك إلى زيادة الاستثمارات فى الزراعة بعد اهمالها نسبيا فى الفترات السابقة .(١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر للكتاب التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ؛ مذكرة خارجية ١٣٣٥ ، ديسمبر ١٩٨٢.

جدول رقم (٤)

مساهمة الزراعة فى التراكم الرأسمالى خلال الفتـــــرة ٦١/٦٠ـ ١٩٨٠

السنوات	مدفوعات القطاع الزراعـــى للقطـــات اللازراعية		متحصلات القطـــاع الزراعـــى من القطاعات اللازراعيـــــــة						صافى الفائض
	المساهمـــه	اربحيـــة	إجمالى	انفـــاق استثمارى	انفاق جارى	دعم مستلزمات الانتاج	دعم الأستهلاك الريفى	دعم الصادرات	إجمالى
١٩٦١/٦٠	٥٢ر٧	٧ر٩	٦٠ر٦	٣٢ر٧	١٠ر٤	١ر١	٠ر٤	ـــ	٤٥ر٦	١٥ر٠
١٩٦٦/٦٥	٩٣ر١	١٦ر١	١٠٩ر٢	٦٩ر٦	١٨ر٤	٢ر٧	٢ر٦	ـــ	٩٣ر٣	١٥ر٩
١٩٧٨/٦٧	١٠٦ر٢	١٧ر٩	١٢٤ر١	٥٤ر٢	٢٢ر٨	١ر٠	٦ر٣	٠ر٥	٨٤ر٨	٣٩ر٣
١٩٦٩/٦٨	١١٥ر٤	١٩ر٠	١٧٤ر٤	٦١ر٣	٣٥ر١	١ر٢	٧ر٠	١ر٣	١٠٥ر٩	٢٨ر٥
١٩٧٠//٦٩	١٢٨ر٧	٢٢ر٣	١٥١ر٠	٥٧ر٨	٣٦ر٣	١ر٤	٥ر٩	٦ر٢	١٠٧ر٦	٤٣ر٤
١٩٧١/٧٠	١٣٦ر٣	٢٠ر٢	١٥٦ر٥	٥١ر٠	٣٨ر٥	١ر٤	٦ر٢	٧ر٢	١٠٤ر٧	٥١ر٨
١٩٧٢/٧١	١٥٣ر٧	٢٥ر٦	١٧٩ر٣	٥٥ر١	٤٢ر٧	١٣ر٧	٨ر٤	ـــ	١١٩ر٩	٥٩ر٤
١٩٧٣	١٥١ر٩	٧٠ر٢	٢٢٧ر١	٥٧ر٦	٤٤ر٤	١٦ر١	١٣ر٧	ـــ	١٣١ر٨	٩٥ر٣
١٩٧٤	١٦٢ر٨	٢٨١ر٠	٤٤٣ر٨	٥٤ر٢	٣٨ر٧	٦٥ر٧	٥٧ر٩	ـــ	٢١٦ر٥	٢٢٧ر٣
١٩٧٥	١٨١ر٥	٢١٦ر٦	٣٩٨ر١	٨٣ر١	٤٧ر٤	١١٠ر٣	٨٩ر٣	ـــ	٣٣٠ر١	٦٨ر٠
١٩٧٦			٢٠٤ر٧						١٦٨ر٠	٣٦ر٧
١٩٨٠			٣٥٧ر١						٣٦٤ر٤	ـ٧ر٣

المصدر :ـ

السنوات ٦١/٦٠ـ١٩٧٥ ، د٠سعد نصار و د٠ عبد العظيم مصطفى ، مرجع سابق .

والسنتان الأخرتان ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ؛ دكتور عبد القادر دياب ، الزراعة المصرية ومعالم عامة لأستراتيجية وخطة التنمة الزراعية فى المرحلة المقبلة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ؛ ١٣٣٢ ، نوفمبر ١٩٨٢٠ صـــ ٤٤

و - ويساهم القطاع الزراعى فى توفير النقد الأجنبى من خلال تصدير الحاصلات الزراعية ويعتبر هذا الدور من أهم الأدوار المنوطة بالقطاع الزراعى خاصة فى بداية عملية التنمية تمثل الصادرات الزراعية المكون الرئيسى لصادرات الدول النامية . كما تعتبر تلك الحصيلة من النقد الأجنبى مصدرا أساسيا فى تمويل التنمية (المكون الأجنبى للإستثمارات القومية زراعية وغير زراعية). ويوضح الجدول رقم (٥) الميزان التجارى الزراعى ؛ أى موقف القطاع الزراعى كمنتج ومستهلك للنقد الأجنبى ، وبعبارة أخرى ، كمصدر لمنتجاته ومستورد لإحتياجاته الانتاجية من الخارج وذلك خلال الفترة ٦١/٦٠ - ١٩٨٠ .

جدول (٥)

الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة ٦١/٦٠-١٩٨٠

(بالمليون جنيه)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الفائض (+) أو العجز (-)
١٩٦١/٦٠	١٤٢ر٨	٤٤ر٧	+٩٨ر١
١٩٦٥/٦٤	١٨٥ر١	٩٣ر٧	+٩١ر٤
١٩٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٦٧ر٥	+١٥٥ر٢
١٩٧٣	٢٦٣ر٨	١٩٢ر٢	+٧١ر٦
١٩٧٤	٣٥٨ر١	٤٤٢ر٨	-٨٤ر٧
١٩٧٥	٢٧٠ر٧	٣٨٥ر٨	-١١٥ر١
١٩٧٦	٢٥٦ر٦	٣١٢ر٣	-٥٥ر٧
١٩٧٧	٢٨٣ر٣	٣٣١ر١	-٤٧ر٨
١٩٧٨	٢١٩ر٩	٤١٨ر٠	-١٩٨ر١
١٩٧٩	٣٦٩ر١	٤٤٠ر٧	-٧١ر٦
١٩٨٠	٤٢١ر٢	٥٨٤ر٨	-١٦٣ر٦

المصدر :-

د. عبد القادر دياب ، الزراعة المصرية ومعالم عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة ؛ معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ١٣٣٢، نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٨

ويتضح من الجدول (٥) التغير الواضح فى موقف القطاع الزراعى باعتباره منتج ومستهلك للنقد الأجنبى . فقد ظل القطاع الزراعى منذ مطلع الستينات (بداية الخطة الخمسية الأولى) وحتى ١٩٧٣ مصدراً واضحاً لتوفير النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى والتنمية فى مصر ، حيث تميز الميزان التجارى الزراعى بوجود فائض بلغ مقداره ١ر٩٨ و ٤ر٩١ ، ٢ر١٥٥ ، ٦ر١٧١ مليون جنيه خلال الأعوام ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧٣ على الترتيب . ومع عام ١٩٧٤ بدا العجز المستمر فى الميزان التجارى الزراعى الذى بلغ أقصى قيمة له عام ١٩٧٨ وهو ١ر١٩٨ مليون جنيه بالنقد الأجنبى . وقد بلغ هذا العجز ٦ر١٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ .

ويعود هذا الإنقلاب الصارخ فى موقف القطاع الزراعى كمنتج ومستهلك للنقد الأجنبى والذى يعكسه تبدل موقف الميزان التجارى الزراعى منذ عام ١٩٧٤ الى أسباب كثيرة أهمها انخفاض وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى (الانتاج / الاستهلاك) للعديد من السلع والمنتجات الزراعية مما أدى إلى إنخفاض وتقليص الكميات الفائضة والمتاحة للتصدير ، يقابله فى نفس الوقت زيادة الواردات من إحتياجات القطاع الزراعى نتيجة لنقص أو ضعف الانتاج المحلى منها ، مثل الأسمدة الكيماوية ، المبيدات الحشرية ، الجرارات الزراعية ، مكنات وآلات الرى والصرف ، .... الخ . ويوضح الجدول(٦) تطور نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الزراعية التصديرية مثل الأرز ، البصل ، القطن الشعر ، البطاطس . كما يوضح الجدول (٧) تطور الواردات من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية فى الفترة الأخيرة .

جدول (٦)

تطور نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الزراعية التصديرية

السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الأرز	١ر١٤٧	٦ر١٦٢	٤ر١١٣
قطن شعر	٠ر٣٧٨	٢ر٢٥٥	٨ر١٤٤
بصل	١ر١٤٥	٩ر١٢٨	٣ر١٠٦
بطاطس	٦ر١٩٨	٤ر١١٩	٥ر ١١٣
قصب السكر	—	٢ر١١٨	٥ر٧٣

المصدر :-

د. عبد القادر دياب ؛ مصدر سابق ، صـــ ٣٦

جدول (٧)

قيمة الواردات من بعض مستلزمات

الزراعة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ (القيمة بالالف جنيهات)

السلعة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأسمدة (١)	٣٧١٣٧	١٧٣٨١	١٥٢٨٧	٢٢٩٢٦	١٣٧٣٧
مطهرات ومبيدات حشرية (١)	٣٣٣٢٥	١٣٩٩٧	١٩٣٨٥	٢٨٨٠٩	٤٠٨٠٢
الجرارات (بالعدد) (٢)	٣٩٦	١٨٤٩	٣٤٩٨	٦٠٠٠	٢٦٧١

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ٥٢ - ١٩٧٩ ، ٢٣ يوليو ١٩٨١٠ ، ص ٧١

(2) FAO Trade earbook 1979, p.280 and 1976, p.283

والرقم الخاص بعام ١٩٧٩ من مذكرة التنمية الزراعية د. عبد القادر دياب مرجع سابق . وتجدر الاشارة إلى أن الواردات الزراعية فى الميزان التجارى الزراعى لاتشمل الواردات من السلع الزراعية الغذائية والمشروبات .

كانت هذه إشارة عاجلة لأهم مجالات مساهمة الزراعة فى دفع وتعضيد عملية التنمية بصفة عامة فى القطاعات غير الزراعية وبصفة خاصة فى المجال الصناعى . وطبيعى ان تتوقف قدرة القطاع الزراعى فى ذلك ، على مقدار وحجم التنمية الزراعية (حجم ومعدلات نمو الانتاج الزراعى وتنوعه) ، والذى يتوقف بدوره على مدى قدرة القطاع الصناعى ذاته على المساهمة فى تطوير القطاع الزراعى . ذلك أن القطاع الصناعى (التحويلى) يقع على عاتقه أيضا عبئاً كثيراً فى تطوير وتنمية الطاقة الانتاجية للقطاع

الزراعى . فالقطاع الصناعى يتحمل من جانبه بعض المهام و المسؤوليات عن تطوير القطاع الزراعى يمكن ايجازها على النحو التالى .

أ - يقع على القطاع الصناعى التحويلى عبئ تزويد القطاع الزراعى بوسائل وأدوات وآلات الزراعة الحديثة كالجرارات والات الحصاد ومكنات الرى والصرف ..... الخ ، بما يساعد على تطوير وتنمية الانتاج الزراعى . وقد سبق أن أوضح الجدول رقم (٢) قيمة مشتريات القطاع الزراعى من الجرارات الزراعية والتى بلغت ٢ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بعد أن كانت حوالى نصف مليون جنيه عام ١٩٦٣/٦٢ .

ب - يقع على القطاع الصناعى التحويلى عبئ تزويد القطاع الزراعى باحتياجاته من مستلزمات الانتاج الصناعية كالاسمدة والمبيدات الحشرية والأعلاف والوقود . وكذلك مستلزمات استثمارات الرى والصرف والمبانى وبناء الجسور وشق الترع والطرق مثل الأسمنت والمنتجات الأسمنتية والحديد ومعدات شق وتوسيع الترع والقنوات المائية . وقد أوضح الجدول رقم (٢) تطور قيمة مشتريات القطاع الزراعى من الانتاج الصناعى المحلى من الأسمدة الكيماوية والمبيدات التى بلغت ٨ر١٥ مليون جنيه عام ٦٢ / ٦٣ وازدادت الى ٣ر٢٤ مليون فى عام ٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ ثم انخفضت الى ٥ر٢١ مليون ٦ر٢١ مليون ، ٧ر١٩ مليون جنيه فى الأعوام ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على الترتيب . كذلك يشير الجدول (٢) الى تزايد قيمة مشتريات القطاع الزراعى من الانتاج الصناعى المحلى من العلف المصنع من ٧ر٥ مليون جنيه عام ٦٢ /١٩٦٣ إلى حوالى ١٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ .

ج - يقع على عاتق القطاع الصناعى إقامة المشروعات الصناعية التى تساعد على زيادة الانتاج والدخل للزراعيين ، مثل ثلاجات حفظ الخضروات والفاكهة ومختلف مشروعات التصنيع الزراعى وأهمها غزل ونسج القطن والصوف والصناعات الخشبية والدوائية وكذلك مشروعات التصنيع الغذائى كصناعات تعليب وحفظ الأغذية والتجفيف والتعبئة والمكرونة والحلوى والبسكويت والسكر والنشا والجلوكوز وطحن الغلال وتبييض الأرز والأنبذة والمياه الغذائية والتبغ .... الخ. وهو ماسوف نتناوله فيما بعد بالتفصيل .

د - توفير إحتياجات السكان الزراعيين (العمالة الزراعية ومن يعولونهم) من السلع الصناعية الإستهلاكية والتى تساعد على رفع وتحسين مستوى وظروف معيشتهم وتعمل على تقليص الفجوة بين حياة الريف (السكان الزراعيين) وحياة الحضر (السكان الصناعيين) . ولايقتصر مفهوم تلك السلع على مجرد أجهزة الإسخدام المنزلى كالراديو والتليفزيون والثلاجة .. الخ ، بل كذلك كل ما من شأنه التقريب بين حياة الريف وحياة المدينة ، أويساعد على إنتشار ظاهرة التحضر فى المناطق الريفية وهنا نجد أن القطاع الصناعى هو القطاع الاقتصادى المناط به إنتاج معدات الإنارة الكهربائية ورصف طرق وشوارع الريف ومختلف مكونات الإستثمارات فى الهياكل الاساسية Infraslructure بشقيها الإجتماعى والأقتصادى . هذه الهياكل الأساسيه ستعمل على تحريك النشاط الأقتصادى الزراعى من ناحية ونشر ظاهرة التحضر فى الريف ليتحول لمناطق جذب سكانية حتى لايظل مناطق طرد سكانية .

خلاصة القول ان التطور والنمو فى أيا من قطاعى الزراعة أوالصناعة إنما يتوقف الى حد كبير على مقدار التطور والنمو فى القطاع الأخر ، نظرا لإستخدام كل منهما لمنتجات الأخر سواء كمستلزمات إنتاج فى عملياته الأنتاجية أولمقابلة الطلب النهائى للعامليم به ومن يعولونهم . هذا هو مانقصه حين التحدث عن الإعتماد

المتبادل بين الزراعة والصناعة والذى يضع أيدينا بالتالى على طبيعة علاقات وقوى الجـــذب Linhage effects بين مشروعات التنمية فى مجالات الزراعة والصناعة ودعم كـــل منهما للأخر . الأمر الذى يعطى أهمية كبيرة للتركيز فى تحليلنا للمشروعات الإستثماريـــة على أسلوب المدخلات والمخرجات باعتباره أسلوبا كميا لتحليل ودراسة التشابك القطاعى بما يساعد على تحقيق التكامل والإتساق بين تلك المشروعات التى تتضخمها الخطة. وســوف نتعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد .

١ ـ ٢ : التصنيع الزراعى همزة وصل بين تنمية القطاعات الرئيسية :

أوضحنا فيما سبق ان جوهر النشاط الصناعى هو إحداث تغيير فى حالة أوشكـــــل المادة الخام المستخدمة كموضوع للصناعة . هذا التغيير هو تغيير فزيائى أوكيميائى أوبيولوجى يستهدف أن تصبح السلعة المنتجة اكثر قدرة على إشباع حاجة الأنسان. وقد أشرنا فيمـــا سبق أيضا ؛ الى أن النشاط الصناعى يحصل على الخامات اللازمة له من الزراعة ، الغابـــات المصايد والمناجم والمحاجر . فى هذا المجال نود أن نشير الى الدور الكبير الذى تلعبـــه (أو يمكن ان تلعبه) الزراعة فى إمداد الصناعة بالعديد من المواد الخام ، وذلك باعتبارها مسؤولة عن إنتاج وتهئية المادة الخام سواء من المملكة النباتية او المملكة الحيوانيـــــه liestocks ، وسواء المزروعات بما فيها الأشجار والحيوانات التى يرعاها الأنسان أو التى لايرعاها (الأعشاب والنباتات والحيوانات والغابات البرية أوالطبيعية) . وعلى أساس هذا الفهم لطبيعة الدور الذى تقوم به الزراعة بهذا المفهوم ؛ فإنه يمكننا القـــول بأن الزراعة هى مصدر إمداد للنشاط الصناعى بقاعدة عريضة ومتنوعة من المواد الخـــام، والتى سبق أن أشرنا الى أهمها. ويعرف النشاط الصناعى القائم على إستخدام تلك المـــواد الخام الزراعية ، بالتصنيع الزراعى Agroindustries . ومن هنا تأتى الأهمية الحيوية لهذا النوع من الصناعات باعتبارها من أهم القطاعات السائدة Dominants أوالرائـــدة

leading في تجارب التصنيع سواء في الدول النامية أوالدول الصناعية المتقدمة ، خاصة في المراحل الأولى منها . (١)

وتعود أهمية الدور الذى يمكن ان يلعبه التصنيع الزراعى فى مجال تنمية وتطوير القطاع الزراعى ؛ ليس الى مجرد تعدد وتنوع المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع ؛ بل الى ماقدمته مع كل يوم التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة فيما يتعلق بطرق وأساليب حفظ ومعالجة المواد الغذائية من فرص جديدة للتوسع فى مجالات التصنيع للخامات والمنتجات الزراعية ، وذلك الى الحد الذى يمكن معه القول بقابلية جميع تلك المنتجات للتصنيع . بل ان أهمية التصنيع الزراعى تعود كذلك وبالدرجة الأولى الى تعظيم قدرة الإقتصاد القومى على زيادة الأنتاج وتوليد الدخل من إنتاجة الزراعى . ذلك أن التصنيع الزراعى هو بمثابه إضافات لنشاطات انتاجية على النشاط الإنتاجى الزراعى والأولى بحيث يكون كل نشاط إضافى منها بمثابة فرصة لزيادة الإنتاج وتوليد الدخل . أضف إلى ذلك أن التصنيع الزراعى بما يصاحبه من زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالى إرتفاع أسعارها سوف يساعد على زيادة الاستثمارات الزراعية (آثار الجذب للخلف Backward linkage effects سواء فى شكل زراعة محاصيل جديدة أو إستزراع أراضى لم تكن مستغلة من قبل (الاراضى ماقبل الحدية) أو تشجيع المزارعين على دخول المجالات التجارية بتسويق انتاجهم بأنفسهم ومباشرة لمشروعات التصنيع الزراعى . كل ذلك وغيره ، سوف يعطى فرصة كبيرة لزيادة الانتاج والدخل الزراعى . الأهم من ذلك أيضا ، أن التوسع فى التصنيع الزراعى يعطى مجالا واسعا لانتشار موجات التصنيع على أكبر رقعة جغرافية وبالذات فى المناطق الريفية حيث المواد الخام ومانقتضيه فى أحيان كثيرة طبيعة تلك المواد من ضرورة قيام عمليات التصنيع بالقرب من مواطن المادة الخام (سرعة العطب وعدم تحمل النقل لمسافات طويلة .... الخ) ؛ إلى ضرورة القيام

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر

UnIDO, Industrial Development Serviey; Ibid Hoffmann, W.G., The grawrh of industrial econoies; I bid.

والإهتمام بالهياكل الأساسية فى المناطق الريفية الزراعية . Rural infrastucture. هذه الهياكل الأساسية الريفية سوف تكون نقطة بداية حقيقية للتنمية الزراعية والريفية وعليه يعتبر التصنيع الزراعى بمثابة محرك حقيقى للتنمية الزراعية والريفية من خلال نشر موجات التحضر إلى تلك المناطق الزراعية والريفية لتصبح مناطق جذب سكانية بدلا من كونها مناطق طرد . ومن هنا أيضا يكون التصنيع الزراعى بمثابة جسرا حقيقياً لعبور العديد من أزمات التنمية الناجمة عادة عن غياب البعد الاقليمى فى التخطيط لها . لكل ذلك وغيره ؛ يرى خبراء التنمية أن التصنيع الزراعى هو باب الزراعة إلى التنمية(١).

ولتحديد دور التصنيع الزراعى فى التنمية الصناعية ، يستلزم الأمر بادئ ذى بدء تحليل الجانب الصناعى فى نشاط التصنيع الزراعى .. ويتمثل جوهر هذا الجانب وفقاً لمفهوم النشاط الصناعى ؛ فى عمليات التغيير فى حالة أو شكل المواد الخام الزراعية بشقيها النباتى والحيوانى ؛ بحيث تصبح أكثر قدرة على اشباع حاجات الإنسان . وعادة تحدث عملية التغيير من خلال عمليات أو مراحل إنتاجية متتالية حتى نحصل على السلعة الصناعية المنتجة فى شكلها النهائى . ويطلق على هذه السلسلة من العمليات والمراحل الإنتاجية المتتالية الدورة الإنتاجية أو التصنيعية Processing يناظر هذه الدورة الإنتاجية أو يعبر عنها فى ذات الوقت ؛ دورة تكنولوجية توضح طبيعة ونوع التكنيك الصناعى المستخدم فى عمليات ومراحل المعالجة ومن ثم يصبح من الضرورى لتحديد وتحليل دور التصنيع الزراعى فى التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؛ الفصل بين جانبين وان كانا متصلين

Austin; James, E., Agroindustrial Project Analysis; W.B. EDI Studies in Economic Development: The John Hopkins Uni. Press; Baltimore & London; 1981. p. 6

ببعضهما البعض . الأول : هو جانب التكامل الصناعى لعمليات التصنيع الزراعى . ذلك أن جميع مراحل وعمليات الإنتاج حتى نحصل على المنتج النهائى قد تتم داخل مشروع واحد ؛ أو فى عدد من المشروعات داخل الاقليم (تكامل اقليمى) أو داخل الاقتصاد القومى (تكامل وطنى) أو بين مشروعات وطنية وأخرى أجنبية سواء داخل أو خارج الوطن . ويكون هذا التحديد مفيداً فى تحديد وتحليل أثر مشروعات التصنيع الزراعى على التنمية والتصنيع . الجانب الآخر ؛ هو طبيعة العمليات الصناعية التى تقوم عليها مشروعات التصنيع الزراعى . ذلك أن نشاط التصنيع أو المعالجة للمواد الخام الزراعية كما أوضحت دراسات البنك الدولى ، قد يتباين بشكل كبير ، يبدأ بعمليات تنظيف وفرز وينتهى بالمعالجات الكيميائية Chemical alteration

هذه الأنشطة التصنيعية الزراعية تم تحديدها فى أربع مستويات استناداً إلى طبيعة ومستوى عملية المعالجة :

الأول :- صناعات التنظيف والفرز للفواكه والخضروات الطازجة .

الثانى :- صناعات الحلج والطحن والتقطيع والخلط للحبوب ، اللحوم ، التوابل ، الاعلاف ، القطن ، الجوت ، الأخشاب والمطاط .

الثالث :- صناعات الطبخ ، البسترة ، التعليب ، التجفيف ، التجميد ، الغزل والتجميع للمواد الغذائية فواكة وخضروات ، اللحوم ، المنسوجات ، الزيوت ، الأثاث السكر ، والمشروبات .

الرابع :- صناعات المعالجة الكيماوية والحفظ كالأغذية والخضروات المحفوظة والاطارات

---

(1) Austin, James نرجع سابق ، صـ ٤

ويمثل كل ذلك ؛ الأساس السليم لتحليل أثر التصنيع الزراعى على التنمية بصفه عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة · ذلك ان إنطواء عملية المعالجة الصناعية للخامات الزراعية على مراحل وعمليات متتالية بالاضافة الى القاعدة العريقة من تلك الخامات ومايعنية ذلك من إمكانيات كبيرة لتعدد وتنوع قاعدة التصنيع الزراعى ، يعطى دورا كبيرا لتلك الصناعات لدفع عملية التنمية والتصنيع من خلال مفعول قوى الجذب للأمام Foreward linbage effects بالأضافة الى قوى الجذب للخلف الذى تلعبه فى مجال التنمية الزراعية والتى سبق الإشارة إليها · ولايقلل من هذا الدور الضعف النسبى لأثار الجذب للتصنيع الزرائع بالمقارنه بأثار الجذب للصناعات التحويلية الأخرى وخاصة الصناعات الثقيلة · بل إن من بين مشروعات التصنيع الزراعى مثل صناعات الغزل والنسيج والاطارات مايتمتع بقوى جذب عالية· وأمام هذه الخاصية الهامة للتصنيع الزراعى (التعدد والتنوع وقوى الجذب) فإنه يفسح مجالات واسعة لأنشطة وعمليات صناعية تساهم بشكل كبير فى زيادة الأنتاج والدخل الصناعيين · كما يساعد على إتاحة فرص عماله منتجه خاصة فى المناطق الزراعية والريفيه وهو مايساعد على التخفيف من مشاكل التنمية والتصنيع الناجمه عن التوكز الصناعى فى المدن والمناطق الحضرية (مشاكل إسكان ونقل وتعليم والمرافق العامه المختلفه) · ويساعد على بروز دور التصنيع الزراعى فى مجال خلق فرص العمل المنتجة امام فائض العماله الزراعية ، ماتتميز به تلك الصناعات بتكنولوجيا صناعيه مكثفة للعمل بالمقارنه بالتكنولوجيا الصناعية فى الصناعات المعدنيه والهندسية والكيماويه والدوائية ··· الخ · لكل ذلك كان التصنيع الزراعى بمثابه القاسم المشترك بين تجارب التصنيع فى معظم الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة خاصة فى المراحل الأولى · بل كانت بعض صناعات التصنيع الزراعى كالغزل والنسيج والصناعات هى التى قادت عملية التصنيع فى الدول الصناعية المتقدمة خاصة فى غرب أوربا ، لأكثر من مرحلة ·

لكل ماتقدم ؛ يعتبر التصنيع الزراعى بحق ، همزة وصل أساسية بين تنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) ، دون ان يعنى ذلك أنها همزة الوصل الوحيدة · وعلية لم يكن من المستغرب ؛ أن تكوون نقطة البدء الطبيعية للتجارب الجادة فى التنمية سواء التاريخيةللبدول الصناعية المتقدمة أو الجاريه لمعظم الدول النامية ومن بينها مصر · وتعتبر الصناعات الغذائية محور إهتمام هذه الدراسة ، من أهم مجالات التصنيع الزراعى بالاضافه الى صناعات الغزل والنسيج والملابس ، الخشب والمنتجات الخشبية ، المطاط الطبيعى ومنتجاته ··· الخ ·

ا- ٤ : التصنيع الزراعى والغذائي :

يقصد بالتصنيع الزراعىالغذائى أو الصناعات الغذائية تلك التى تأخذ من المواد الغذائية الخام موضوعا لها ، بهدف تحويلها الى سلعة ذات قدرة أكبر على إشباع حاجات الانسان وذلك من خلال إحداث تغيير حالتها أوشكلها ليكون اكثر صلاحية للاستخدام فى الأكل والشرب ، أو من خلال زيادة قدرتها على البقاء لفترة أطول ، أو النقل من مكان لأخر بسهولة ويسر ، أو من خلال زيادة وتحسين درجة إستساغتها · ومن أهم تلك الصناعات :

- الألبان
- تعليب وحفظ الأغذية
- التجفيف ·
- المكرونة والشعرية ·
- الحلوى والبسكويت ·
- الحلاوة الطحينية ·
- النشا والجلوكوز·
- السكر

- طحن الغلال وتبييض الأرز .
- الأنبذة والبيرة .
- الثلج.
- المياه الغازية : .

وتتميز هذه الصناعات فى مجموعها ببعض السمات الموروثه عن طبيعة الأنتاج الزراعى ، والتى يمكن ان نوجزها فى ثلاث :(١)

أ- الموسمية Seasonality إن إنتاج المواد الخام اللازمه لها لايتم كما فى حالة الصناعات التحويلية الأخرى على مدار السنه ، بل على فترات أومواسم معينه من السنه . وعلية فمن اهم الصعوبات التى تواجه هذا النوع من الصناعات ، عدم توفر عرض المواد الخام اللازمة لها على مدار السنه . الأمر الذى يؤدى الى خلق العديد من المشاكل التى لم يتم التعارف عليها عادة بهذا الشكل فى الصناعات التحويلية . من هذه المشاكل مايتعلق بالقدرة على التخزين بكميات كبيرة ولفترات طويلة ، المواءمة بين الأنتاح والقدرة على التسويق على مدار السنه ومايرتبط به من مشاكل جدولة الأنتاج ، مشاكل العمالة والتشغيل على مدار السنه وفى فترةالذروة الأنتاجية (موسم المادة الخام) .

ب. القابلية للعطب Parishability وذلك أن المواد الخام فى الصناعات الغذائية سواء كانت نباتية أوحيوانية ، هى أحياء قابلة للتلف والعطب ، على عكس الصناعات المعدنية والتعدينية التى تقوم على إستخدام المعادن سواء فلزية أوغير فلزية والتى يمكن ان تبقى صالحه لفترة طويلة نسبيا.لذلك فعادة ماتواجه مشروعات التصنيع الغذائى نزولا على مقتضيات السرعه والعناية ، بمشاكل عديدة سواء فى تخزين المواد الخام أوالسلع المصنعه ، أوفى مناولتها وتداولها . وقد ساعد على التخفيف من حدة هذا الجانب التطور التكنولوجى المعاصر فى صناعات وأساليب حفظ المواد الغذائية .

ج · التذبذب Variabilityفى حجم ونوعية المواد الخام المتوفرة للصناعات الغذائية فى كل موسم ، نتيجة لتأثير عوامل الطقس والظروف المناخية والأفات والظواهر الطبيعية التى تؤثر على حجم ونوعية الانتاج الزراعى · بل إن أهم مايواجه التصنيع الغذائى هى عدم ضمان نوعية المواد الخام رغم التطور الكبير الذى نعيشة اليوم فى مجال الجينات الوارثية فى الحيوان والنبات والتى ساعدت كثيرا على تحسين نوعية المنتجات الزراعية والحيوانية · إلا أن التصنيع الزراعى بصفه عامة والغذائى بصفة خاصة يظل أقل قدرة على تنميط أوالسيطرة على نوعية خاماته ، بالمقارنه بالصناعات التحويلية الأخرى ·

إلا أن التصنيع الغذائى يظل رغم كل هذه المشاكل والصعوبات الناجمة عن طبيعة الإنتاج الزراعى ؛ مطلبا تنمويا حقيقيا ؛ ليس لمجرد كونه يمس جانبا حيويا من حياة الانسان وهو جانب غذاءه اليومى ، بل لأنه الجسر الحقيقى الذى يستطيع المجتمع النامى من خلاله التغلب على الكثير من مشاكل غذاءة اليومى · ذلك أن التصنيع الغذائى هو الطريق الى التغلب على الكثير من الأثار الأقتصادية الضارة بواقع ومستقبل التنمية والناجمة عن المظاهر الثلاث السابقة · ذلك أن موسمية الأنتاج الزراعى وقابليته للعطب كثيرا ماأدت فى سنواتوفرة المحصول ، الى هبوط شديد فى أسعاره إضافة إلى سوء إستخدامة أوإتلاف جزء منه ، وهو مايعنى بالاضافة الى تبديد وهو لجزء من الموارد والإمكانات ؛ عدم المحافظة على مستوى معقول لدخول المزارعين مما يكون له أثارة السلبية على الأنتاج فى السنوات التالية · بالمقابل لذلك ترتفع أسعار تلك المنتجات وبشكل كبير ، فى فترات أوسنوات هبوط الأنتاج لسبب أولأخر ، مما يؤدى الى تحقيق المزارعين لأرباح ضخمة أشبة بالأرباح القدرية ، وهو مايؤدى الى سوء توزيع الثروة والدخل إضافة الى عدم القدرة على تخطيط الأنتاج حيث يميل المزارعون حينذاك الى

المضاربه على المحصول. إن عقلانية التفكير تقتضى ليس فقط ضمان توفر الغذاء على مدار السنة ، بل توازنا فى أسعاره على مدار السنة ، علاوة على زيادة قدرة المجتمع على الإستفادة القصوى من إنتاجية الزراعى وذلك بتصنيعه ليزداد الانتاج والدخل وفرص العمالة المنتجه ومد موجة التحضر الى الريف . أليست هذه هى أهداف التنمية ؟

الفصل الثانـــــــى

دور الصناعات الغذائية في الأقتصاد المصـــــــــرى

٢ـ١ : الإطار التحليلى الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الأقتصاد المصرى ٠

٢ـ٢ : دور الصناعات الغذائية فى إطار التوازن الإقتصادى العام ٠

٢ـ٢ـ١ : قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتعقيد التشابك القطاعى ٠

٢ـ٢ـ٢ : قدرة الصناعات الغذائية على تلبية إحتياجات الطلب النهائى ٠

٢ـ٢ـ٣ : أثر الصناعات الغذائية على الإستيراد ٠

٢ـ٢ـ٤ : قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتوليد القيمة المضافة ٠

٢ـ٣ : الصناعات الغذائية والتغيرات الهيكلية فى بنيان القطاع العـــام الصناعى ٠

٢ـ٤ : الكفاءة الأنتاجية فى الصناعات الغذائية بالقطاع العام ٠

٢-١ : الاطار التحليلي الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية في الأقتصاد المصرى:

إن دراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى ، لابد أن يرتكز على تحليل أثارها على عملية التنمية وتحديد الدور الذى تقوم أويمكن أن تقوم به فى المرحلة المقبلة . ذلك أن مشروعات التصنيع الزراعى الغذائى تقوم كأى مشروع إنتاجى ، على إستخدام العديد من مستلزمات الأنتاج ، بعضها من إنتاج المشروعات المختلفه فى الأقتصاد المصرى (وقد يكون من بينها المشروع ذاته) والبعض الأخر هو مساهمات عوامل الأنتاج الاولية والواردات . كما أن إنتاجها قد لايذهب بكاملة دائما الى قطاعات الإستخدام النهائى وهى الإستهلاك (الأفراد والحكومة والقطاع العام) والتراكم)(التغير فى المخزون) والتصدير ، بل قد يذهب جزء منه الى الإستخدام فى المشروعات الأنتاجية (ومن بينها المشروع ذاته) . معنى ذلك أن إنتاج أونشاط تلك الصناعات لايمكن ان يحدد أويخطط له بمعزل عن النشاط الانتاجى فى المشروعات الأخرى المرتبطة به فى الأقتصاد القومى ، سواء تلك المشروعات التى تغذية بانتاجها كمستلزمات إنتاج له (مستلزمات إنتاج منتجة)، أو التى تقوم على إستخدام منتجاته كمستلزمات إنتاج فى نشاطها وعملياتها الأنتاجية (قطاعات الطلب الوسيط). هذا هو مايقصد به علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بين مشروعات التصنيع الغذائى(الصناعات الغذائية) وبقية المشروعات الأنتاجية ، والتى تكون فى مجموعها الجهاز الأنتاجى فى الاقتصاد القومى . هذه العلاقات المتشابكة لايمكن إهمالها أو غض الطرف عنها عند محاولة دراسة وتحليل أثار مشروعات التصنيع الغذائى على التنمية أو التخطيط لها . وبعبارة أدق ؛ فإن هذه العلاقات التشابكية هى بمثابة جوهر أوتجسيد لمايطلق عليه علاقات أوقوى الجذب linkage effects للمشروعات الأنتاجية ، والتى تجعل من قيام مشروع أو التوسع فى إنتاجه دافعا أوحافزا لقيام أوتوسع مشروعات أخرى. ذلك أن قيام المشروع أوالتوسع فى نشاطه الإنتاجى يساعد على تهيئة المناخ الإنتاجى

المناسب لقيام مشروعات أخرى جديدة أو التوسع فى نشاط المشروعات القائمة ، سواء تلك التى تغذية أوتقوم على إمداده بمستلزماته الانتاجية (مواد خام ومساعدة وألات ومعسدات .... الخ) . وهذا مايطلق عليه بأثار الجذب للخلف Backward ، أوتلك المشروعات التى تستخدم منتجاته فى نشاطها الانتاجي وهو مايطلق عليه بأثار الجذب للأمام foreward وبمقدار ماتتزايد هذه العلاقات والأثار تتعاظم أهمية الدور الذى يلعبه المشروع أوالصناعة فى عملية الأنتاج (والدخل) القطاعي والقومى ومن ثم فى عملية التنمية .

من ناحية أخرى ، تقوم الصناعات الغذائية كأى مشروعات إنتاجية ، بالاضافة الى إستخدام مستلزمات الانتاج المنتجه ، على إستخدام عوامل الإنتاج أومستلزمات الانتاج الأولية primary imputs (عناصر القيمة المضافة) والواردات (التنافسية أوغير التانافسية) . وبالمقابل فإن جزءا من إنتاجها (كبيرا) يذهب كأى صناعة أخرى بالاضافة الى الطلب الوسيط ، يذهب الى قطاعات الطلب النهائى وهى الإستهلاك أفراد وحكومى) والتراكم والتصدير . وبذلك يمكن ان تقوم بتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإنتاج وتوليد الدخل (القيمة المضافة) ، فى تلبية إحتياجات الأستهلاك العائلى والعام ، فى إحداث التراكم ومن ثم التأثير على وتائر التنمية ، وأخيرا وليس أخراً ، دورها كمنتج ومستهلك للنقد الأجنبى (على أساس مساهمتها فى التصدير وإحتياجاتها من الواردات) . وعلى هذا النحو ، تكتمل معالجة دور الصناعات الغذائية كأحد الأنشطة الانتاجية فى الاقتصاد القومى ، فى إطار التوازن العام للاقتصاد المصرى خلال فترة معينة ، فعلية أومستقبلية .

خلاصة القول ؛ أن أسلوب المدخلات والمخرجات Input - output tccniqne يعتبر هو الإطار الملائم لتحليل دور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى حاليا ومستقبلا .

ذلك أنه يقوم على دراسة وتحليل التشابك بين القطاعات الانتاجية (ومن بينها الصناعات الغذائية) فى الاقتصاد القومى فى محاولة لتفهم طبيعة الدوامات whirlpools وراء أي تغير فى أحد جوانب العلمية الأنتاجية ؛ بهدف الوصول الى بعض المقاييس الكمية (المعاملات الفنية)التى يمكن على ضوئها دراسة وتحليل التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى · وعليه فإنه يقدم للمخطط بالاضافة الى الصورة الدقيقة عن التشابك الانتاجى والدخل القوميين مبوبان حسب القطاعات ، اكبر عون فى رسم وإعداد خطط وبرامج الانتاج والصورة التوازنية (الخطة) للاقتصاد القومى ككل · إن تحليل المدخلات والمخرجات بطبيعتة ومن خلال ماتوصل إليه من مؤشرات فنية للإنتاج ، يعير نفسه تلقائيا للتخطيط والتنبؤ ، فضلا عن تفادى الكثير من جوانب الأخطاء الشائعة فى تحليل ودراسة دور أحد أوبعض الصناعات أوالمشروعات الأنتاجية · من أهم هذه الأخطاء :

أ. الإعتماد على إساليبب التحليل الجزئى التى تتناول المشروع على حده وفى معزل من المشروعات والصناعات الأخرى ، ومايستتبعه ذلك من معالجة قضايا الانتاج والمستلزمات الانتاجية ، إحتياجات المشروع من عناصر الانتاج الأولية ودورة فى تلبية إحتياجات قطاعات الطلب النهائى ، .... الخ ، فى كل مشروع أوصناعة على حده ومع إفتراض بقاء الأمور فى بقية المشروعات والصناعات على حالها· بعبارة أخرى يهتم التحليل الجزئى بدراسة سوق كل صناعة على حدة بهدف تحديد الوضع التوازنى لها (الكميات المطلوبة والمعروضة والأسعار التوازنية) . هذا لايتمشى بطبيعة الحال ومنطق التشابك والاعتماد المتبادل للمشروعات والصناعات أو القطاعات المختلفة ، الأمر الذى يقتضى ضرورة دراسة وتحليل ظروف وأوضاع اسواقها جميعاً من خلال تفاعلها وتأثيرها على بعضها البعض آنيا Simultaneously

---

(1) Stone, R.,Input- Output and National accounts; OECD,1961.

Chennery,H.& chark,P. Interindustry economics, john Willy sons,, New Yarke, 1959.

وباختصار ، فإن التحليل الجزئى يمكن النظر إليه على أنه يتناول قطاعات الاقتصاد القومى قطاعاً قطاعاً ، وفى كل حالة يفترض بقاء الأشياء فى القطاعات الأخرى على حالها (ثابته) ، فى حين أن أسلوب المدخلات والمخرجات يتناول جميع هـــذه القطاعات أو المشروعات مرة واحدة فى محاولة منه لتحليل الآثار المباشرة وغيـــر المباشرة لتغير معين ، على الجهاز الإنتاجى والصورة التوازنية للإقتصاد القومى ككل

ب - غالباً مايستحوذعلى إهتمام إدارة المشروع أو الصناعة الرغبة فى تعظيم الإنتـــاج والبحث عن الظروف والاجراءات التى تكفل لهم ذلك دون محاولة تفهـــم ظروف وأوضاع المشروعات والصناعات أو القطاعات الأخرى المرتبطة به . وبذلك يغيب التنسيق والترابط بين خطط وبرامج الانتاج فى المشروعات المختلفة وينعدم بالتالى الضمان لتنفيذها ، لمايمكن أن يسفر عنه الواقع العملى من اختناقات سواء فى الامداد بمستلزمات الإنتاج المنتجة أو الأولية ، أو تصريف المنتجات لقطاعات الطلب النهائى (استهلاك ، تصدير وتراكم) .

ج - غالباً مايكتفى بتحديد احتياجات الامداد بمستلزمات الانتاج للمشروعـــات والصناعات المختلفة واللازمة لمقابلة أهداف معينة فى مجال الانتاج والطلـــب النهائى على أساس علاقات التشابك الإنتاجى المباشر . الأمر الذى يجعلهـــا قاصرة على الإحتياجات المباشرة فقط دون الإحتياجات غير المباشرة . ذلـــك أن العلاقات الإنتاجية بين المشروعات والصناعات المختلفة ليست فقط بالقـــدر الذى تعكسه المستلزمات المباشرة للإنتاج ، ولكنها تتحدد كذلك من خـــلال حلقات Rounds أخرى متتالية (الآثار غير المباشرة) ، أى مـــن خلال قطاعات ومشروعات أخرى . وبلغه المدخلات والمخرجات ؛ إذا كانـــت مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج A تعبر عن التشابك المباشر ومن ثـــم

الإحتياجات المباشرة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات كل قطاع ؛ فإن المصفوفة A^2 تعبر عن الإحتياجات المباشرة للاحتياجات المباشرة لإنتاج وحدة واحدة فى كل قطاع (أى حلقة أولى من الاحتيجات غير المباشرة) ، كذلك فإن A^3 هى الحلقة الثانية من الاحتياجات غير المباشرة ، وهكذا فى سلسلة متناقصة وهذا هو التفسير المباشر لمفكوك نيومان Neumann[1] لمقلوب المصفوفة الفنية للانتاج :-

$$(I-A)^{-1} = I + A + A^2 + A^3 + \ldots\ldots$$

وهذا هو جوهر تحليل المدخلات والمخرجات باعتباره أسلوباً كمياً لتحليل التشابك القطاعى أو الصناعى فى إطار توازنى عام للاقتصاد القومى .

وقد كان لاسلوب التخطيط المعتمد فى وضع الخطط الخمسية فى مصر منذ بداية الستينات وحتى الآن والذى يتمثل أساساً فى المزج بين التخطيط على مراحل والتجربة والخطأ ، وماصاحبه لأسباب كثيرة من إعتماد جزئى ولأغراض تجريبية فى غالب الأحيان على أسلوب المدخلات والمخرجات ، مايجعلنا ننظر إلى الجهود المبذولة فى نطاق التعاون بين مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى لجامعة القاهرة ، هيئة المعونة الأمريكية ،هيئة المعونة الامريكية البنك الدولى ووزارة التخطيط فى مجال تحديث جدول ١٩٧١/٧٠ وإعداد جدول ١٩٧٦ فى نطاق مشروع تحديث نمذجة الاقتصاد والحسابات القومية ، على أنهاخطوة طيبة فى سبيل بناء الخبرة المصرية فى هذا المجال الحيوى لعملية التنمية والتخطيط[2] هذا على الرغم من اعتمادها على اسلوب R . A . S

---

(١) دكتور صقر أحمد صقر ؛ تحليل المدخلات والمخرجات ، الجزء الأول ، مذكرة داخلية (٦١) معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٧١ .

(٢) DRTPC, USAID, World Bank and Ministry of Planning, Anote on the 1979 input - output table for Egypt; Working paper no. 6, Cairo, 1982.

والتجربة والخطأ لتحديث جدول ١٩٧١/٧٠ وتحقيق التوازن ولاتساق مع الحسابات القومية لعام ١٩٧٩ ، مما يضعف الثقة فى إمكانية الإعتماد على جدول ١٩٧٩ (التقديرى) فى عملية التخطيط والتبؤ . هذه الخطوة لاينبغى أن تحول دون قيام وزارة التخطيط بمسئوليتها فى بناء الجداول الفعليه للمدخلات والمخرجات ، والتى يمكن الإعتماد عليها فى التخطيط والتنبؤ ، بالاضافة المساعدة فى اختبار وتدقيق عمليات التحديث لجداول المدخلات والمخرجات الفعلية . ذلك أن عملية بناء الجداول الفعلية تستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبير يستكمل عادة بعمليات تحديث الجداول لاستخدامها فى التخطيط المتوسط والقصير الأجل .

٢-٢: دور الصناعات الغذائية في إطار التوازن الاقتصادى العام :

إن جوهر دراسة دور أى قطاع أو صناعة فى الاقتصاد القومى فى إطار التوازن الإقتصادى العام ، يتمثل أولاً فى تحليل علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بينها وبين مختلف القطاعات أو الصناعات فى الإقتصاد القومى ، وثانياً فى دور هذا القطاع أو تلك الصناعة فى تلبية إحتياجات قطاعات الطلب النهائى وهى الإستهلاك ، التراكم والتصدير ، وثالثاً ، دورها فى خلق القيمة المضافة وكذلك الطلب على الواردات . وعلى ذلك فإننا سنحاول تحليل دور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى فى إطار التوازن الاقتصادى العام ، من خلال النقاط الثلاث التالية :-

أ -قدرة تلك الصناعات على خلق وتعضيد تشابك الجهاز الإنتاجى أى مايسمى بعلاقات الجذب للصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى .

ب -قدرة تلك الصناعات على تلبية إحتياجات الطلب النهائى .

ج - أثر تلك الصناعات الغذائية على الاستيراد .

د - قدرة تلك الصناعات على خلق القيمة المضافة

ونود أن نشير بادئ ذى بدء إلى أننا سوف نعتمد فى ذلك ، على جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧٩ ، الذى أعده مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة التخطيط ، هيئة المونة الامريكية والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، والذى إعتمد عليه فى إعداد خطة التنمية للسنوات ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ . هذا الجدول كما سبق أن أوضحنا هو تحديث لجدول ١٩٧١/٧٠ على أساس الحسابات القومية لعام ١٩٧٩ . ومعنى ذلك أنه ليس جدولا فعلياً ، بل تم تقديره على أساس الانتقال بقيم ١٩٧١/٧٠ إلى صورة التوازن العام باستخدام تقديرات الحسابات القومية المحققة ١٩٧٩ ، باستخدام اسلوب R.A.S والتجربة والخطأ . ورغم كل ماقد يرد على هذه الطريقة فى تحديث جداول المدخلات والمخرجات والتى قد تقلل من درجة الثقة والدقة فى التقديرات ، إلا أن الجدول يمكن أن يعطى أساساً مقبولا لتفهم وتحليل علاقات التشابك والاعتماد المتبادل (قوى الجذب) بين القطاعات المختلفة به ، أكثر من كونه تقديراً دقيقاً للمعاملات Transactions الاقتصادية بين تلك القطاعات (التوازن العام) . كما اننا سوف نستعين أيضاً بجدول ١٩٧٦ (لنفس الجهة أو المصدر) كلما كان ذلك مفيداً وفى نفس الإطار . على أن نتناول دور الصناعات فى الاقتصاد المصرى وفقاً للبيانات الفعلية فى الفقرة الخاصة بأثرها على هيكل القطاع الصناعى (٢-٢).

٢-٢-١ : قدرة الصناعات الغذائية علي خلق وتعضيد التشابك القطاعى

تم إعداد جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧٩ على أساس تقسيم القطاعات الانتاجية (للسلع والخدمات) إلى ٣٥ قطاعاً ، بينما كانت فى جدول ١٩٧٦ عبارة عن ١٢ قطاعاً فقط . فى عام ١٩٧٩ كانت الصناعات

الغذائية تعطى منتجاتها لـ١٥ قطاعاً من مجموع الـ٣٥ ، أى بنسبة ٤٣٪ من القطاعات المتسلمة Recieving sectors فى نفس الوقت

اعتمدت الصناعات الغذائية فى عملياتها الانتاجية على ٢٣ قطاعاً من مجموع ٣٥ ، لامدادها باحتياجاتها من مستلزمات الانتاج المحلية ، أى بنسبة ٦٦٪ ($\frac{٢}{٣}$ الثلثى) من مجموع القطاعات الموزعة أو المسلمة Delivering فى حين كانت هذه النسب ٥٠٪ ، ١٠٠٪ فى جدول عام ١٩٧٦ على الترتيب ، وذلك نظراً لارتفاع درجة التجميع القطاعى ويعنى ذلك أن الصناعات الغذائية ، باستخدام هذا المؤشر المباشر (الاحتياجات المباشرة للقطاعات الانتاجية من منتجات بعضها البعض) تلعب دوراً واضحاً فى عملية التشابك القطاعى . وتزداد هذه الصورة وضوحاً بالنظر إلى العلاقات غير المباشرة ، من حلقة أولى A^2 وثانية A^3 ، وهكذا ..... والتى يعكسها جميعاً مقلوب المصفوفة الفنية للانتاج $(I - A)^{-1}$

إن علاقات التشابك الإنتاجى بين القطاعات المختلفة لاتعكسها دائماً الصورة المباشرة (أى مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج A) ، بل قد تكون من خلال قطاع آخر (حلقة أولى) أو من خلال قطاع عن قطاع آخر بين (حلقة ثانية) ... وهكذا . ومع تعدد القطاعات الانتاجية يصعب تتبع هذه العلاقات ، ويكتفى باستخدام مقلوب المصفوفة الذى يعكس الآثار الكلية (مباشرة وغير مباشرة) لعلاقات التشابك القطاعى أو الصناعى .

ومن ناحية أخرى فإن النظرة الأولى إلى الأهمية النسبية لكل من الطلب النهائى والطلب الوسيط من إنتاج الصناعات الغذائية فى جدولى ١٩٧٩ ، ١٩٧٦

، يعكس ويؤكد الطبيعة الاستهلاكية لتلك الصناعات . ذلك أن الطلب النهائى يمثل ٧ر٧٧٪ من إنتاج تلك الصناعات ، فى حين يمثل الطلب الوسيط ٣ر٢٢٪ فقط ، وفقاً لجدول عام ١٩٧٩ . وفى جدول ١٩٧٦ كانت النسب هى ٩ر٨٠٪ ، ١ر١٩٪ على الترتيب . الأمر الذى يوضح ضعف علاقات الجذب للأمام بالنسبة لهذه الصناعات .

أما قوى الجذب للخلف (فى اتجاه القطاعات التى تغذى تلك الصناعات الغذائية باحتياجاتها من مستلزمات الانتاج المحلية ، فيمكن الوقوف عليها بالنظر إلى مؤشر الأهمية النسبية لمستلزمات الانتاج الى إجمالى قيمة الانتاج ، والذى بلغ ٨ر٨٦٪ عام ١٩٧٩ ، ٢ر٧٥٪ فى عام ١٩٧٦ . الأمر الذى يعنى ضخامة أهمية مستلزمات الإنتاج وخاصة المواد الخام كما سنوضح فيما بعد ، ومن ثم لعمليات امداد هذه الصناعات بها . إلا أن عدم قدرة الاقتصاد القومى على توفير جزء كبير من احتياجات هذه الصناعات كما تعكسه إرتفاع الأهمية النسبية للواردات من مستلزمات هذه الصناعات والتى بلغت فى عام ١٩٧٩ حوالى ٤٠٪ وفى ١٩٧٦ حوالى ٣٠٪ (أى أن مستلزمات الإنتاج المحلية كانت بنسبة ٨ر٤٦٪ ، ٢ر٤٥٪ على الترتيب) ، تعمل على تقليص استفادة الاقتصاد القومى من قيام تلك الصناعات . وحتى يستطيع الاقتصاد المصرى من الاستفادة الكاملة من كامل قوى الجذب للخلف (فى اتجاه المواد الخام ومختلف مستلزمات الانتاج) لابد أن يعمل على توفير كامل تلك المستلزمات . ولزيادة إيضاح الصورة لابد من النظر إلى عمود الصناعات الغذائية فى مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج ، والذى يوضح وفقاً لجدول ١٩٧٩ ؛ أن إنتاج ماقيمته جنيه واحد من منتجات تلك الصناعات يحتاج بشكل مباشر (أى كمستلزمات إنتاج مباشرة) من مستلزمات الانتاج المحلية إلى ماقيمته :-

١٤٧ر٠ من الجنيه من منتجات قطاع السلع الغذائية الاساسية .

٢١٧ر من الجنيه من منتجات قطاع السلع الغذائية غير الاساسية .

١٠٠٠ر من الجنيه من منتجات قطاع القطن .

٠٠٥ر من الجنيه من منتجات قطاع السلع الزراعية الأخرى .

٠٣٢ر من الجنيه من منتجات قطاع الصناعات الغذائية .

٠١٣ر من الجنيه من منتجات قطاع التجارة والمال .

وهكذا بالنسبة للاحتياجات التى يطلبها قطاع الصناعات الغذائية من منتجات ال ٢٣ قطاعاً من مجموع ال ٣٥ التى يشملها الجدول . وتبلغ قيمة مستلزمات الانتاج المحلية اللازمة لانتاج ماقيمته جنيه واحد من منتجات الصناعات الغذائية ، ٤٦٨ر٠ من الجنيه عام ١٩٧٩ ، ٤٧٢ر من الجنيه عام ١٩٧٦ . أى أن إنتاج ماقيمته جنيه واحد فى الصناعات الغذائية يقتضى بصورة مباشرة قيام مشروعات إنتاجية تمده وتغذيه بما قيمته ٤٦ر٨ قرش ، ٤٧ر٢ قرش من الخامات ومختلف مستلزمات الإنتاج . فى الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٧٦ على الترتيب . وتعطى الصورة الكلية أى المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن الوقوف عليها باستخدام معاملات مقلوب المصفوف ؛ صورة أعمق وأدق من هذه الصورة المباشرة فقط والتى تقدمها معاملات المصفوفة الفنية للانتاج . هذه الصورة الاجمالية لايمكن توضيحها بهذه البساطة بل تحتاج إلى استخدام الحاسب الآلى وفق تصور معين لاهداف هذه الصناعات وكذلك أهداف القطاعات الأخرى فى الاقتصاد المصرى .

٢-٢-٢: <u>قدرة الصناعات الغذائية على تلبية إحتياجات الطلب النهائى :-</u>

أشرنا فيما سبق إلى الطبيعة الاستهلاكية للصناعات الغذائية ، حيث أن ١٣٩٣ مليون جنيه من منتجاتها والمقدرة فى عام ١٩٧٩ بمقدار ١٧٩٤ مليون جنيه ، ذهبت

إلى قطاعات الطلب النهائى ، أى مايعادل ٧ر٧٧٪ منها . بينما كانت هذه النسبة ٩ر٨٠٪ وقد حصل قطاع إستهلاك الأفراد على ماقيمته ١٢٢٣ مليون جنيه (أى بنسبة ٨ر٨٧٪) عام ١٩٧٩ ، بينما كان قيمة ماحصل عليه عام ١٩٧٦ هو ١١٤٦ مليون جنيه (بنسبة ٩٣٪) ، أما الاستهلاك الحكومى والعام فقد حصل عام ١٩٧٩ على ماقيمته ٥٦ مليون جنيه)بنسبة ٤٪) وفى عام ١٩٧٦ على ٥٠ مليون جنيه (بنسبة ١ر٤٪) . وقد بلغت الصادرات عام ١٩٧٩ ما قيمته ٣٦ مليون جنيه (٦ر٢٪) بينما كانت ٢٦ مليون جنيه (١ر٢٪) فى عام ١٩٧٦ . الأمر الذى يوضح زيادة الحجم المطلق والنسبى لصادرات المواد الغذائية المصنعة فى عام ١٩٧٩ عنها فى عام ١٩٧٦ . الا أن التغير فى المخزون قد إرتفع فى عام ١٩٧٩ إلى ٧٥ مليون جنيه (٥ر٥٪) بينما كان ١٠ مليون جنيه (٨ر٠٪) فى عام ١٩٧٦. الأمر الذى يعكس زيادة مصاعب تصريف وتسويق الإنتاج عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٦ . ونظراً لزيادة الصادرات كما سبق ، فإن هذه الصعوبات قد تكون ناجمة بالدرجة الأولى عن صعوبات التصريف فى السوق المحلى نتيجة للمنافسة من الواردات التنافسية .

ويشير جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧٦ ، إلى أن إستهلاك سكان الحضر قد بلغ ٧٤٠ مليون جنيه (٦ر٦٤٪) فى حين كان نصيب سكان الريف ٤٠٦ مليون جنيه (٤ر٣٥٪) من مجموع إستهلاك الأفراد من منتجات الصناعات الغذائية ومقداره ١١٤٦ مليون جنيه . وقد حصل سكان الحضر ذات الدخول المنخفضة ٦٠٪ منها على حوالى ٥ر٣٢٤ مليون جنيه (٤ر٢٨٪) وسكان الحضر ذات الدخول المتوسطة ٣٠٪ على ماقيمته ١ر٢٧٥ مليون جنيه (٢٤٪) ، فى حين حصل سكان الحضر اصحاب الدخول المرتفعة ١٠٪ على ماقيمته ٤ر١٤٠ مليون جنيه (٢ر١٢٪) . أما سكان الريف أصحاب الدخول المنخفضة ٦٠٪ فقد حصلوا منها على ٦ر٢٣٤ مليون جنيه (٤ر٢٠٪) وأصحاب الدخول المتوسطة منهم على ٦ر١٠٠ مليون جنيه ٨ر٨٪) فى حين حصل اصحاب الدخول المرتفعة منهم على ماقيمته ٨ر٧٠ مليون جنيه (٢ر٦٪) فقط .

ويتضح من هذا إزدياد الطلب على هذه المنتجات بارتفاع متوسط دخل الفرد حيث يرتفع دخل الفرد في المتوسط في الحضر عن الريف ؛ وهو مايعكس الفارق في نسبة الاستهلاك بين الحضر والريف سواء في مجموعة أوبالنسبه لكل شريحه من شرائح الدخل · ويعنى ذلك إتساع نطاق سوق هذه الصناعات سواء محليا أوخارجيا نتيجة لجهود التنمية المبذولة محليا وخارجيا في الدول النامية الأخرى ، مما قد يمثل دافعا قويا للعناية بأمر هذه الصناعات سواء لتلبية إحتياجات الاستهلاك المحلى أولإزدياد فرص وإحتمالات التصدير لأسواق الدول النامية ·

٢-٢-٣ : أثر الصناعات الغذائية على الاستيراد :

يمكننا تحليل أثر الصناعات الغذائية على زيادة الإستيراد ومن ثم دورها كمستهلك للنقد الأجنبى على الأقتصاد المصرى ، باستخدام مايسمى بمعامل إحتواء الواردا ت Import Content والمعامل الكلى لإحتواء الواردات Total Import Content ويقصد بمعامل إحتواء أو مساهمة الواردات ؛ الأهمية النسبية للواردات فى إنتاج وحدة واحدة من منتجات الصناعات الغذائية . ويحصل عليه شأن سائر معاملات المصفوفة الفنية للإنتاج بقسمة قيمة أوحجم الواردات على قيمة أوحجم الأنتاج للصناعات الغذائية · وقد بلغ هذا المعامل (٠ر٢٧٩) لكل جنية منتج عام ١٩٧٦ ، إرتفع الى (٠ر٢٩٩) عام ١٩٧٩ · ويعنى هذا المؤشر المباشر أن إنتاج ماقيمته جنية واحد من منتجات الصناعات الغذائية يستلزم ماقيمته ٩ر٢٧ قرش ، ٤٠ قرش من الواردات (نقد أجنبى) فى الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ على التوالى · وطبيعى أن هذا ليس كل مايمثله إنتاج ماقيمته جنيه واحد فى تلك الصناعات من عبئ على الميزان التجارى فى صورة زيادة واردات ، ذلك أن هناك الأثار غير المباشر والتى يعكسها المعامل الكلى (أى الأثار المباشر والأثار غير المباشرة) لأحتواء أومساهمة الواردات فى إنسياب وحدة واحدة (أوماقيمته جنيه واحد) من منتجات

الصناعات الغذائية إلى قطاعات الطلب النهائى . ويمكن الحصول على هذا المعامل الكلى بضرب المعامل المباشر فى مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج .

$$\begin{bmatrix} m_1 & m_2 & \cdots & m_{35} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} r_{11} & r_{12} & \cdots & r_{1,35} \\ \vdots & & & \\ r_{35,1} & r_{35,2} & \cdots & r_{35,35} \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \sum_{i=1}^{35} m_i r_{i1} & \sum_{i=1}^{35} m_i r_{i2} & \cdots & \sum_{i=1}^{35} m_i r_{i35} \end{bmatrix}$$

وهذا المتجه الصفى row vector يمثل المعامل الإجمالى أو الكلى لإحتواء أو مساهمة الواردات فى إنسياب ماقيمته جنيه واحد من منتجات القطاعات الـ ٣٥ فى جدول عام ١٩٧٩ ، إلى قطاعات الطلب النهائى . ويكون هذا المعامل بالنسبة للصناعات الغذائية وترتيبهـــا ٧ فى الجدول هو

$$\sum_{i=1}^{35} m_i r_{i7}$$

وذلك حيث أن

m_i هى معامل إحتواء الواردات فى الوحدة من منتجات القطاع فى

r_{ij} هى مقلوب المصفوفة الفنية للانتاج

---

(١) أنظر للكتاب ؛ تحليل التشابك الصناعى ؛ معهد التخطيط القومى ؛ مذكرة خارجية ١١٦١ ، أغسطس ١٩٧٦ ، صـــــ ٩٣ .

٢ - ٣ - ٤ : قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتوليد القيمة المضافة

يشير جدول المدخلات والمخرجات للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ المشار اليها سابقاً إلى أن معامل احتواء القيمة المشافة فى إنتاج ماقيمته جنيه واحد فى الصناعات الغذائية ، كان ١٠٨ر٠ عام ١٩٧٦ إرتفع إلى ١٣٢ر٠ عام ١٩٧٩ . ويعنى هذا أن إنتاج ماقيمته جنيه واحد فى تلك الصناعات قد أدى إلى خلق قيمته مضافة (دخل) مقدارها ٨ر١٠ قرش عام ١٩٧٦ ، ٢ر ١٣ قرش عام ١٩٧٩ . وبمعرفة هذا المعامل يمكننا دائماً تقدير حجم أو مقدار القيمة المضافة التى يؤدى إلى توليدها او خلقها حجم معين من الانتاج للصناعات الغذائية ولكن إنتاج الصناعات الغذائية لايتحدد بمعزل عن أحجام الانتاج فى القطاعات الأخرى ، بل على اساس التشابك والاعتماد المتبادل بينها . ومن ثم فإن معامل احتواء القيمة المضافة Value added Content بالمعنى السابق لايكفى لتقدير حجم أو مقدار القيمة المضافة التى يمكن توليدها أو خلقها سواء مباشرة أوغير مباشرة ، من خلال زيادات الانتاج داخل الصناعات الغذائية أو خارجها ، وذلك نتيجة لانسياب وحدة واحدة أو ماقيمته جنيه من منتجات تلك الصناعات الأخيرة ، إلى قطاعات الطلب النهائى . ومن ثم يصبح من الضرورة ، إستخدام المعامل الكلى لإحتواء القيمة المضافة فى انسياب ماقيمته جنيه واحد من منتجات الصناعات الغذائية (أو أى قطاع آخر) إلى الطلب النهائى ، وذلك بنفس الطريقة السابقة .

لكن يلاحظ إنخفاض معامل إحتواء القيمة المضافة المباضر فى الوحدة الواحدة المنتجة فى الصناعات الغذائية (١٠٨ر٠ عام ١٩٧٦ ، ١٣٢ر٠ عام ١٩٧٩) . ويعود السبب فى ذلك إلى إرتفاع معامل احتواء الواردات ، الذى أدى إلى تسرب قدر كبير من القيمة المضافة التى كان من الممكن أن تعود إلى الاقتصاد المصرى فيما لو أمكن توفير جميع

مستلزمات الانتاج لتلك الصناعات محليا ، الى الخارج · وبعبارة أخرى ؛ إن إنخفـــاض هذا المعامل يرجع الى ارتفاع درجة تكامل تلك الصناعات مع الخارج من خلال المشروعـات التى تمدها باحتياجاتها من مستلزمات الانتاج المستورد والتى بلغت كما سبق أن أشرنـــا ٢٧٫٩ قرش ، ٤٠ قرش لكل جنيه منتج فى تلك الصناعات فـــى أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ علـــى التوالـــى · ويكون الطريق بالتالى الى رفع هذا المعامل (معامل إحتواء القيمة المضافـــة) ومن ثم قدرة تلك الصناعات على المساهمة فى توليد الدخل الصناعى والقومى ؛ هو محاولـــة سد أحتياجاتها من مستلزمات الانتاج ، وبالتالى تنعدم الواردات أو تقل الى أقل قدر ممكن·

٢ـ٣ : الصناعات الغذائية والتغيرات الهيكلية في بنيان القطاع العام :

حاولنا فى الفقرة السابقة (٢ـ٢) تحليل دور الصناعات الغذائية فى إطار التـــوازن الاقتصادى العام ، إعتمادا على جداول المدخلات والمخرجات للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ التـــى أعدها مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة التخطيط، هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى · هذه الجداول كانت بمثابة تحديث لجدول ٧٠/٧١ على أساس الحصيلة الفعلية للنشاط الاقتصادى فى مصر فى تلك السنوات (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) والتى توضحها الحسابات القومية لتلك السنوات · وبذلك فإن المعاملات Transactions التى تضمنتها تلك الجداول ، ماهى الإتقديرات تم التوصل إليها باستخدام أسلوبى R.A.S والتجربة والخطأ كما أوضحت الدراسات الخاصة بها (١) · وعليه أصبحت هذه الجداول تعبـــر نفسها تلقائيا لعمليات التخطيط والتنبؤ ، أكثر منها لتحليل الصورة الفعلية لنتائج النشـــاط المحققة للاقتصاد المصرى بقطاعاته المختلفه خلال تلك الفترة · وبعبارة أخرى ؛ فإن أهميـــة التحليل المقدم فى الفترة السابقة (٢ـ٢) لدور الصناعات الغذائية فى إطار التـــــوازن العام تنحصر فى فهم وإستيعاب المنطلقات الرئيسة للتخطيط ورسم سياسات التصنيـــــع الزراعى الغذائى ، Planning & policy oriented أكثر منه لتحليل دورها فى الاقتصـــاد

---

(1) DRTPC , and Others ; I bid.

المصرى · هذا التحليل الأخير لابد أن يتم في ضوء النتائج الفعلية المحققه للصناعات الغذائية ودورها فى الأنتاج ، توليد الدخل ، العمالة ، الأجور وتحقيق عائد لتمويل التنمية والتصنيع ، إضافة الي بعض مؤشرات كفاءة الأداء في تلك الصناعات · بعبارة أخرى فإن تحليل دور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى لابد أن يقوم على أساس المساهمات والإنجازات الفعلية المحققة لتلك الصناعات بما يساعد على تحليل التغيرات الهيكلية فى البناء (أوالبنيان) الصناعي ·

وسوف نقصر تحليلنا في هذا المجال على منشآت أومشروعات القطاع العام العاملة فى مجالات التصنيع الغذائى ، وعددها ٢١ شركة من مجموع ١٤٣ شركة مكونة للقطاع العام الصناعى فى مصر خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ · ويعود هذا القصر ، الى الأسباب التالية :

الأول : الدور القيادى للقطاع العام فى عملية التنمية بصفة عامة وفى التنمية الصناعية بصفة خاصة · هذا مع القول بأهمية الدور الذى يلعبه أويتوقع ان يلعبه القطاع الخاص فى الفترة الحالية والقادمة · لذلك يظل القطاع العام هو الأداة الرئيسية لتنفيذ خطط التنمية ، كما يظل أويجب ان يظل ، القطاع الخاص فى ظل سياسة الانفتاح محكوما بحركة القطاع العام · وطالما بقى الانفتاح أحد أركان السياسة الاقتصاديه المصرية ، فإن التخطيط باعتباره الطريق الأفضل للتنمية ، لايلغى دور القطاع الخاص · بل يجب على التخطيط حينئذ أن يبحث عن الأسلوب الأمثل لترشيد هذا الدور للقطاع الخاص وتحديد مجالاته بما يضمن إتساق حركته مع حركة القطاع العام فى خدمة عملية التنمية ، أومايسمى باختصار بقضية تحجيم القطاع الخاص فى خطط التنمية · وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة فى مجال التصنيع الغذائى نظرا لمساسها المباشر والوثيق باحتياجات الإستهلاك الأساسية للشعب ويعنى ذلك

ضرورة أن يظل للقطاع العام دورة البارز فى هذه الصناعات سواء لمضاعفة إستفادة الاقتصاد المصرى من خلال تصنيع منتجاته الزراعية ، أو لضمان تلبية إحتياجات الشعب من منتجات الصناعات الغذائية الأساسية ، أو للحيلولة دون شطط أسعارها الذى قد يسعى إليه القطاع الخاص ، خاصة تلك المشروعات التى تقام تحت القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقرارات المعدلة له . (١)

ثانيا : عدم شمول البيانات المتاحه عن نشاطات القطاع الخاص فى هذا المجال للعديد من الوحدات (الصناعات) الصغيرة والتى قد تأخذ بفضل طبيعة بعض صناعاتها ، شكل الوحدات المنزلية أو الأسرية ، خاصة فى مجالات تصنيع الألبان وتجفيف الخضروات . بل إن هذا الجزء من النشاط الخاص فى كثير من الحالات ، ليس بالضئيل الذى يمكن التغاضى عنه أو التقليل من أهميته وشأنه . الأمر الذى يقتضى معالجة صناعاته ونشاطاته كل على حده ، حتى يمكن إعطاء تقييم دقيق لموقف كل منها . وهذا مايمكن أن يكون مجالا لدراسات أخرى مستقلة .

ويوضح الجدول رقم (٨) أهم المؤشرات الاقتصادية للصناعات الغذائية بالقطاع العام الصناعى وأهميتها النسبية لمجموع ذلك القطاع ، وذلك خلال الفترة ٧٥- ١٩٧٩.

---

(١) أنظر الأثار السلبية لمشروعات الانفتاح على القطاع العام فى دراسة مركز معلومات القطاع العام التابع لوزارة المالية ؛ عن القطاع العام ٧٥ - ١٩٧٩ ، ديسمبر ١٩٨٠.

جدول (٨)

أهم المؤشرات الاقتصادية للصناعات الغذائية وأهميتها النسبية للقطاع العام الصناعي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ (القيمة بالألف جنيه)

المؤشرات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط الفترة
١- الانتاج الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٢٧٣٩٩٣	٢٩٤٧٠٩	٣٤٧٧٤٧	٤٢٩٥٤٤	٤٩٩٨٦٣	
٢- الانتاج الاجمالى بسعر السوق	٤٢٣٩٩٠	٤٦٣٩٨٥	٥٢٨٤٨٦	٦١١١٣١	٧١٨٣٤٠	
٣- القيمة المضافة الصافية	٥٢٣٠٧	٦٣١٠٨	٨١٥٨٦	١٠٠٦٨١	١١٣٨٤٤	
٤- العمالة (عدد)	٧٨٩٥٠	٨٠٣٢٢	٨٥٧٧٣	٨٧٧٣٤	٨٩٠٥٥	
٥- الأجور	٧٢١٧٠	٣٤١١٤	٤٠١٠٦	٤٩٦٩٨	٦١١٧٨	
٦- متوسط الأجر	٤٠٧	٤٢٥	٤٦٨	٥٦٦	٦٨٧	
٧- فائض العمليات الجارية	٤٣٥٦	١٠٤٧٩	٢٠٩٥٨	٣١٠٨٩	٢٥٨٧٢	
٨- الفائض القابل للتوزيع	١٥٣٣٧	١٩٧٩٥	٢٧٣١١	٢٨٣٣٠	٣٤١٧٨	
معدلات التطور المسنوية						
١- الانتاج الإجمالى بتكلفة العوامل	-	٧ر٦	١٧ر٩	٢٣ر٥	١٦ر٤	١٦ر٤
٢- الانتاج الاجمالى بسعر السوق	-	٩ر٤	١٣ر٩	١٥ر٦	١٧ر٥	١٤ر١
٣- القيمة المضافة الصافية	-	١٦ر٢	٢٩ر٣	٢٣ر٤	١٣ر١	٢٠ر٥
٤- العمالة	-	١ر٧	٦ر٨	٢ر٣	١ر٥	٣ر١
٥- الأجور	-	٦ر٠	٧ر٥	٣ر٩	٣ر١	٣ر٧
٦- متوسط الأجر	-	٤ر٤	١٠ر١	٢٠ر٩	٢١ر٣	١٤ر٢
٧- فائض العمليات الجارية	-	١٤٠ر٥	١٠٠ر٠	٤٨ر٣	-١٦ر٧	٦٨ر٠
٨- الفائض القابل للتوزيع	-	٩ر١	٧ر٩	٣ر٧	٢٠ر٦	١٠ر٣
٪ للقطاع العام الصناعى						
١- الانتاج الاجمالى بتكلفة العوامل	١٨ر٩	١٨ر٥	١٧ر٣	١٨ر١	١٧ر٩	١٨ر١
٢- الانتاج الاجمالى بسعر السوق	٢٥ر٧	٢٥ر٦	٢٣ر٤	٢٣ر٩	٢٣ر٨	٢٤ر٥
٣- القيمة المضافة الصافية	١١ر٦	١١ر٧	١١ر٥	١٢ر٣	١٢ر١	١٢ر٢
٤- العمالة	١٣ر١	١٣ر٠	١٣ر٤	١٣ر٤	١٣ر٧	١٣ر٤
٥- الأجور	١٢ر٧	١١ر٥	١١ر٢	١١ر٩	١٢ر٤	١١ر٩
٦- متوسط الأجر	٩٤ر٩	٨٨ر٤	٧٩ر٩	٨٨ر٧	٩٠ر٩	٨٨ر٦
٧- فائض العمليات الجارية	٣ر٦	٩ر٦	١١ر٦	١٢ر١	١٧ر٩	١٠ر٩
٨- الفائض القابل للتوزيع	٨ر٩	١٠ر٤	١١ر٩	١٢ر٥	١٥ر٥	١١ر٨

المصدر :- وزارة المالية مركز معلومات القطاع العام ، القطاع العام ٧٥ - ١٩٧٩ ، ديسمبر ١٩٨٠ .

فمن زاوية الانتاج ، يتضح من الجدول رقم (٨) ، أن الصناعات الغذائية قد ساهمت خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ بحوالى ١ر١٨٪ من إجمالى الانتاج للقطاع العام الصناعى بتكلفة عوامل الانتاج ، ٥ر٢٤٪ (أى الربع تقريباً) من إجمالى الإنتاج الصناعى بسعر السوق.الأمر الذى يعكس الأهمية العالية للصناعات الغذائية فى الانتاج الصناعى للقطاع العام بالدرجة التى تجعل منها أحد الأنشطة الصناعية السائدة فى عمليات التصنيع خلال تلك الفترة . ومع ذلك ؛ فقد صاحب هذه الفترة إنخفاض الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات الغذائية فى الانتاج ، حيث إنخفضت النسبة المئوية لإجمالى انتاج الصناعات الغذائية بتكلفة عوامل الانتاج إلى إجمالى إنتاج القطاع الصناعى العام بتكلفة عوامل الانتاج من ٩ر١٨٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٥ر١٨٪ ، ٣ر١٧٪ ، ١ر١٨٪ ، ٩ر١٧٪ فى الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ،١٩٧٩ على الترتيب . كذلك إنخفضت نسبة إنتاج الصناعات الغذائية إلى إجمالى إنتاج القطاع العام الصناعى بسعر السوق من ٧ر٢٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦ر٢٥٪ ، ٤ر٢٣٪ ، ٨ر٢٣٪ فى الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . الا أن هذا الإنخفاض فى الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات الغذائية فى الانتاج الصناعى بالقطاع العام ، لايرجع إلى تناقص الانتاج فى الصناعات الغذائية خلال تلك الفترة ، بل إلى زيادة الإنتاج (والأهمية النسبية) فى القطاعات والأنشطة الصناعية الأخرى . ذلك أن إنتاج الصناعات الغذائية بتكلفة عوامل الانتاج قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل ٤ر١٦٪ ، كما أنه على أساس سعر السوق قد زاد أيضاً خلال الفترة بمعدل ١ر١٤٪ . بعبارة أخرى ؛ فقد زاد الإنتاج الإجمالى للصناعات الغذائية بتكلفة عوامل الإنتاج بمعدل سنوى ٦ر٧٪ ، ٩ر١٧٪ ، ٥ر٢٣٪ ، ٤ر١٦٪ فى الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . كما أنه زاد على أساس سعر السوق بمعدلات سنوية مقدارها ٤ر٩٪ ، ٩ر١٣٪ ، ٦ر١٥٪ ٥ر١٧٪ خلال سنوات تلك الفترة على الترتيب السابق .

ومن زاوية توليد الدخل ، فقد ساهمت الصناعات الغذائية بمقدار ٢ر١٢٪ (أى بحوالى $\frac{1}{8}$) من إجمالى الدخل الصافى المتولد فى القطاع العام الصناعى خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ . فقد إرتفعت

نسبة القيمة المضافة الصافية المتولدة فى قطاع الصناعات الغذائية إلى القيمة المضافة الصافية للقطاع العام الصناعى كله ، من ٦ر١١٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٧ر١١٪ ، ٥ر١١٪ ، ٣ر١٢٪ ، ١ر١٣٪ فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . وقد إقترن هذا التطور فى الأهمية النسبية للدخل الصافى المتولد فى الصناعات الغذائية إلى إجمالى الدخل الصناعى للقطاع العام ، بتطور مماثل فى الدخل الصافى المتولد فى تلك الصناعات . فقد زادت القيمة المضافة الصافية المتولدة فى الصناعات الغذائية بمعدل سنوى مقداره ٢ر١٦٪ ، ٣ر٢٩٪ ، ٤ر٢٣٪ ، ١ر١٣٪ خلال السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . وبصورة عامة فقد زادت القيمة المضافة الصافية المتولدة فى تلك الصناعات خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ بمعدل ٥ر٢٠٪ .

ومن زاوية التشغيل ، فقد ساهمت الصناعات الغذائية بالقطاع العام فى توفير فرص عمالة بلغت نسبتها ٣ر١٣٪ ، ٠ر١٣٪ ، ٤ر١٣٪ ، ٤ر١٣٪ ، ٧ر١٣٪ من إجمالى فرص العمالة فى القطاع العام الصناعى للأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب وباختصار ، فقد بلغت نسبة فرص العمالة التى قدمتها تلك الصناعات إلى إجمالى التشغيل فى القطاع العام الصناعى ، ٤ر١٣٪ خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ ، أى مايزيد عن $\frac{1}{8}$ إجمالى ماقدمه القطاع العام الصناعى باكمله . وقد بلغت نسبة الأجور المدفوعه للعاملين بتلك الصناعات إلى إجمالى الأجور المدفوعة فى القطاع العام الصناعى ، ٧ر١٢٪ ، ٥ر١١٪ ، ٢ر١١٪ ، ٩ر١١٪ ، ٤ر١٢٪ خلال الأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب ، وبمعدل متوسط خلال الفترة بلغ ٩ر١١٪ . الأمر الذى يعنى قدرة الصناعات الغذائية على الإستفادة من فرص العمل ذات الأجر المنخفض نسبيا (الرخيص نسبيا) بالمقارنة بغيرها من الأنشطة الصناعية التى تتطلب مهارات وخبرات فنية عاليه مثل الصناعات الهندسية والمعدنية ، الصناعات الدوائية ، صناعات الإنتاج الحربى ٠٠٠الخ والتى يرتفع فيها متوسط الأجر . لذلك كان متوسط الأجر المدفوع فى الصناعات الغذائية أقل من متوسط الأجور المدفوع على مستوى القطاع العام الصناعى ككل ، حيث كانت هذه النسبه فى المتوسط خلال الفترة حوالى ٦ر٨٨٪ . بل إن نسبة متوسط الأجر فى تلك

الصناعات الى متوسط الأجر فى القطاع العام الصناعى ككل ، كانت ٩ر٩٤٪ ، ٤ر٨٨٪ ، ٩ر٧٩٪ ٧ر٨٨٪ ، ٩ر٩٠٪ خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . وفى نفس الوقت فقد إرتفع متوسط الأجر فى الصناعات الغذائية بمعدل سنوى مقدارة ٤ر٤٪ ، ١ر١٠٪ ، ٩ر٢٠٪ ، ٣ر٢١٪ خلال السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب (بمتوسط ٢ر١٤٪ عن الفترة ٧٦ - ١٩٧٩) . من ذلك يتضح ان تلك الفترة قد شهدت إرتفاعاً كبيرا فى متوسط الأجر المدفوع فى القطاعات الأخرى (غير الصناعات الغذائية) بالقطاع العام الصناعى

وأخيرا وليس أخرا ، من زاوية قدرة الصناعات الغذائية على تحقيق عائد ، فقد حققت تلك الصناعات فائضا فى عملياتها الجارية بلغت نسبتة الى إجمالى فائض العمليات الجارية للقطاع العام الصناعى ككل ؛ ٦ر٣٪ عام ١٩٧٥ ، إرتفعت الى ٦ر٩٪ ، ٦ر١١٪ ، ١ر١٢٪ ٩ر١٧٪ فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . على الترتيب . وقد بلغ متوسط تلك النسبة للفترة كلها ٩ر١٠٪ ، أى مايزيد عن $\frac{1}{10}$ الفائض المتحقق فى القطاع العام الصناعى ككل . بل إن هذا الفائض قد زاد فى عام ١٩٧٦ بنسبة ٥ر١٤٪ عن عام ١٩٧٥ ، وتضاعف فى عام ١٩٧٧ عن مستواه فى عام ١٩٧٦ ، وزاد عام ١٩٧٨ بنسبة ٣ر٤٨٪ (أى النصف تقريبا) عن مستواه عام ١٩٧٧. وفى عام ١٩٧٩ إنخفض بنسبة ٧ر١٦٪ عن مستواه المتحقق فى عم ١٩٧٨. و بصورة عامة فقد إستطاعت الصناعات الغذائية تحقيق زيادة فى فائض عملياتها الجاريه بلغت نسبتها ٦٨٪ خلال الفترة ٧٥- ١٩٧٩.

وفى نفس الوقت بلغ الفائض القابل للتوزيع (صافى الأرباح) فى تلك الصناعات ٣ر١٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، إرتفع الى ٨ر١٩ مليون ، ٣ر٢٧ مليون ، ٣ر٢٨ مليون ٢ر٣٤ مليون جنيه فى الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . وقد بلغت نسبة تلك الفوائض القابلة للتوزيع المتولدة فى الصناعات الغذائية الى إجمالى الفوائض

القابلة للتوزيع للقطاع العام والصناعى ككل ، ٩ر٨٪ ، ٤ر١٠٪ ٩ر١١٪ ، ٥ر١٢٪ ، ٥ر١٥٪ فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩و على الترتيب (وبمتوسط ٨ر١١ عن الفتـــرة كلها)٠ وفى نفس الوقت ؛ فقد زاد الفائض القابل للتوزيع فى الصناعات الغذائية بمعـــدل متوسط ٣ر١٠٪ خلال الفترة ذاتها ٠

٤ـ٤ : الكفاءة الأنتاجية للصناعات الغذائية بالقطاع العام :

نقصد بالكفاءة الإنتاجية (أوالاءنتاجية) للصناعات الغذائية مدى قدرة تلـــك الصناعات على الإستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها فى الإنتاج الفعلى ٠ وبعبـــارة أخرى ؛ هى تعبيرعن العلاقة بين حجم أوقيمة الإنتاج المتحقق وحجم أوقيمة الموارد المستخدمـــة فى الوحدة الإنتاجية أو النشاط الصناعى ٠ هذه الموارد المستخدمة تتمثل عادة فى المجـــال أو النشاط الصناعي فى العمل ، المواد الخام ورأس المال ، حيث تتضاءل أهمية عنصر الأرض، على عكس الحال فى النشاط الزراعى حيث تعتبر الأرض عنصراً رئيسيا فى العمليـــــة الأنتاجية ٠ وعلية فإن الكفاءة الانتاجية يمكن التعبير عنها فى أحد الصورتين التاليتين:

$$\text{الكفاءة الأنتاجية} = \frac{\text{حجم أوقيمة الانتاج المتحقق}}{\text{حجم أوقيمة الموارد المستخدمة}} \text{ أو} = \frac{\text{حجم أوقيمة المخرجات}}{\text{حجم أوقيمة المدخلات}}$$

هذا هو مفهوم الكفاءة الأنتاجية الكلية والتى تتضاءل قوتها التفسيرية والتحليلية أمـــام تباين الأهمية النسبية لعوامل الأنتاج أو الموارد المستخدمة (العمل ، المواد ، رأس المال)، بالاضافة الى الصعوبات العملية فى تقديرها فى صورة عينية رغبة فى تجنب أثار التغيـــر فى الأسعار ٠ الأمر الذى يجعل من الإنتاجية الجزئية مثل إنتاجية العمل أو إنتاجيـــة المواد المستخدمة ، إنتاجية رأس المال أوالآلات والمعدات ؛ أمرا مرغوبا ، نظرا لدقـــة

تفسيره وتحليله للعلاقات الجزئية بين حجم أو قيمة الانتاج وحجم أو قيمة المستخدم من أحد الموارد أو العوامل أو المدخلات . ولكن يظل دائماً جوهر الكفاءة الانتاجية متمثلا في رفع وتحسين درجة الاستفادة من الطاقات الانتاجية المتاحة ، على أحد الصور التالية :-

أ -تحقيق أكبر قدر من الإنتاج من قدر معين من الموارد (تعظيم الانتاج) ، أو

ب -تحقيق نفس القدر من الإنتاج بقدر أقل من الموارد (الاقتصاد فى الموارد) ، أو

ج - زيادة الانتاج وتقليل الموارد المستخدمة فى نفس الوقت .

وتقاس الكفاءة الإنتاجية بعدة مقاييس أومعايير يتناول كل منها جانب أو أخر من جوانب هذه العلاقة.ودون الدخول فى تفاصيل هذه العلاقة أو مؤشراتها المختلفة وتقسيماتها ؛ فإننا سنحاول إعطاء صورة عن مدى قدرة شركات القطاع العام العاملة فى مجال الصناعات الغذائية على الاستفادة بطاقاتها الانتاجية المتاحة ، أو بعبارة أخرىتحليل الكفاءة الانتاجية للصناعات الغذائية بالإعتماد على بعض المؤشرات التى تعكس بصفة خاصة إنتاجية عنصر العمل وقدرة تلك الصناعات على ادرار العائد أو الكسب . ذلك أن عنصر العمل بالإضافة إلى أنه العنصر الأكثر فعالية فى العملية الإنتاجية ؛ فإن مؤشر زيادة إنتاجيته أكثر من غيرها من الإنتاجيات الجزئية ارتباطاً فى أذهان الناس بزيادة وتحسن مستوى المعيشة . كما أن مؤشرات القدرة على الكسب قد يكون فيها الإجابة عما قد يعلق بأذهان البعض عن عدم قدرة مشروعات القطاع العام الصناعى على تحقيق عائد مجزى يساعد على تمويل عملية التنمية والتصنيع . ويوضح الجدول رقم (٩) بعض تلك المؤشرات :

جدول (٩)

بعض مؤشرات الكفاءة الإنتاجية للصناعات الغذائية والقطاع العام الصناعي ككل ، خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

(بالجنيه)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط الفترة
أ - الصناعات الغذائية						
١- انتاجية العامل على أساس تكلفة العوامل	٣٤٧٠	٣٦٦٩	٤٠٥٤	٥١٣٠	٥٦١٣	٤٣٨٧
٢ - إنتاجية العامل على اساس سعر السوق	٥٣٧٠	٥٧٧٧	٦١٦١	٦٩٦٦	٨٠٦٦	٦٤٦٨
٣ - انتاجية الجنيه أجر على اساس تكلفة الانتاج	٣٫٨	٨٫٦	٨٫٧	٨٫٦	٨٫٢	٧٫٦
٤ - انتاجية الجنيه أجر على اساس سعر السوق	٩٫٥	١٣٫٦	١٣٫٢	١٢٫٣	١١٫٧	١١٫٣
٥ - ربحية الجنيه أجر من فائض العمليات الجارية	٠٫٠٦	٠٫٣١	٠٫٥٢٣	٠٫٦٢٦	٠٫٤٢٣	٠٫٣٨٨
٦ - ربحية الجنيه أجر من الفائض القابل للتوزيع	٠٫٢١٣	٠٫٥٨٠	٠٫٦٨١	٠٫٥٧٠	٠٫٥٥٩	٠٫٥٢١
٧ - القيمة المضافة الصافية / الانتاج بتكلفة العوامل	١٩٫١٪	٢١٫٤٪	٢٣٫٥٪	٢٣٫٤٪	٣٢٫٨٪	٢٤٫٠٪
٨ - الفائض القابل للتوزيع / الانتاج بتكلفة العوامل	٥٫٦٪	٦٫٧٪	٧٫٩٪	٦٫٦٪	٦٫٨٪	٦٫٧٪
ب - القطاع العام الصناعي						
١ - انتاجية العامل على اساس تكلفة العوامل	٢٤٥٣	٢٥٧٣	٣٢٥٧	٣٦٠٨	٤٢٨١	٣٢٣٤
٢ - انتاجية العامل على اساس سعر السوق	٢٧٨٧	٢٩٣٩	٣٥٠٥	٣٨٨٧	٤٦٤١	٣٥٥٢
٣ - انتاجية الجنيه أجر على اساس تكلفة العوامل	٥٫٧	٥٫٣	٥٫٨	٥٫٧	٥٫٧	٥٫٦
٤ - انتاجية الجنيه أجر على اساس سعر السوق	٦٫٥	٦٫١	٦٫٣	٦٫١	٦٫١	٦٫٢
٥ - ربحية الجنيه أجر من فائض العمليات الجارية	٠٫٤٧١	٠٫٣٦٨	٠٫٥٠٦	٠٫٤١٤	٠٫٣٦٤	٠٫٤٢٥
٦ - ربحية الجنيه أجر من الفائض القابل للتوزيع	٠٫٦٧٣	٠٫٦٣٨	٠٫٦٣٩	٠٫٥٤٢	٠٫٤٦٣	٠٫٥٩١
٧ - القيمة المضافة الصافية / الانتاج بتكلفة العوامل	٣٢٫٣٪	٣٤٪	٣٥٫١٪	٣٢٫١٪	٣١٫٢٪	٣٢٫٩٪
٨ - الفائض القابل للتوزيع / الانتاج بتكلفة العوامل	١١٫٨٪	١١٫٩٪	١١٫٣٪	٩٫٦٪	٨٫٢٪	١٠٫٦٪

المصدر :- حسبت من نفس مصدر الجدول رقم (٨) .

ويتضح من الجدول رقم (٩) مايلى :-

أولا :-

التطور المستمر فى انتاجية العامل فى الصناعات الغذائية سواء على أساس تكلفة عوامل الانتاج أو على أساس سعر السوق ، وذلك خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ . وكان ذلك أيضاً هو إتجاه انتاجية العامل على مستوى القطاع العام الصناعى ككل . الأن الملاحظ هو إرتفاع واضح فى انتاجية العامل فى الصناعات الغذائية سواء بتكلفة عوامل الانتاج أو بسعر السوق عن مثيلتها على مستوى القطاع ككل ، حيث كانت انتاجيه العامل بتكلفة عوامل الانتاج فى الصناعات الغذائية أعلى عن مثيلتها على مستوى القطاع العام الصناعى خلال الفترة بحوالى ٧ر٤٥ ٪ ، ويرتفع هذا الفارق إلى حوالى ١ر٨٢٪ باستخدام أسعار السوق . ويعنى هذا إرتفاع ملحوظ فى الكفاءة الإنتاجية للعامل فى الصناعات الغذائية بالمقارنه بمستوى الكفاءة الانتاجية للعمل فى القطاع العام الصناعى ككل خلال الفترة المذكورة . فقد بلغ متوسط إنتاجيتة العامل بتكلفة عوامل الانتاج فى الصناعات الغذائية خلال الفترة ٤٣٨٧ جنيه ، فى حين كان بالنسبة للقطاع العام الصناعى ككل خلال نفس الفترة ٣٢٣٤ جنيه . فى نفس الفترة بلغ متوسط انتاجية العامل على اساس تقييم الانتاج بسعر السوق ٦٤٦٨ جنيه فى حين كان على مستوى القطاع العام الصناعى ٣٥٥٢ جنيه .

ثانياً :-

وتأكيداً لارتفاع الكفاءة الانتاجية فى الصناعات الغذائية بالمقارنة بالمتوسط العام للقطاع العام الصناعى ، يظهر مؤشر انتاجية الجنيه أجر سواء على اساس تكلفة العوامل أو على اساس سعر السوق ، ارتفاعاً بنفس النسب السابقة فى المؤشر السابق (إنتاجية العامل). فقد بلغت انتاجية الجنيه أجر على اساس تكلفة العوامل فى

الصناعات الغذائية فى المتوسط خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ ، ٧ر٦ جنيه مقارنه ب ٦ره جنيه للقطاع العام الصناعى ؛ أى بفارق نسبته ٧ر٣٥٪ . كذلك بلغت انتاجيه الجنيه أجر بسعر السوق فى الصناعات الغذائية فى المتوسط خلال نفس الفترة ٣ر١١ جنيه مقارنة ب ٢ر٦ جنيه للقطاع العام الصناعى ، وبفارق بلغت نسبته ٢ر٨٢٪ . ويلاحظ كذلك بالنسبة لهذا المؤشر ؛ أن هذه الصورة العامةللفترة ٧٥ - ١٩٧٩ ،تخفى وراءها ملاحظة أخرى اساسية . ذلك أن إنتاجية الجنيه أجر سواء على اساس تكلفة العوامل أو على اساس سعر السوق ، قد شهد تطوراً ملحوظاً بين بداية ونهاية الفترة ، على خلاف ماعكسه هذا المؤشر من ثبات نسبى كبير بالنسبة للقطاع العام الصناعى ككل بين بداية ونهاية نفس الفترة . بل إن إنتاجية الجنيه أجر بسعر السوق للقطاع العام الصناعى ككل قد أظهرت تراجعاً ملحوظاً نسبياً فى نهاية الفترة (١ر٦ جنيه) عن بدايتها (٥ر٦ جنيه) . هذا فى حين أظهر هذا المؤشر بالنسبة للصناعات الغذائية تطوراً كبيراً فى نهاية الفترة (٧ر١١ جنيه) عن بدايتها (٩ره جنيه) بزيادة بلغت نسبتها ٣ر٩٨٪ . وقد كان هذا التطور بشكل أكبر على اساس تكلفة العوامل ، حيث بلغ فى نهاية الفترة ٢ر٨ جنيه بعد أن كان ٨ر٣ جنيه فى بدايتها (١٩٧٥) ، أى بزيادة بلغت نسبتها ٨ر١١٥٪ . هذا فى الوقت الذى لم يطرأ فيه تغير قط بين إنتاجية الجنيه أخر على اساس تكلفة العوامل على مستوى القطاع العام الصناعى ككل خلال الفترة ، حيث كان ٧ره جنيه فى كل من بداية ونهاية الفترة ولم يشهد تغيراً يذكر أثناءها .

ثالثاً :-

على عكس إتجاه المؤشرات السابقة ، يظهر مؤشر ربحية الجنيه أجر سواء من فائض العمليات الجارية أو من الفائض القابل للتوزيع ، إنخفاضاً ملحوظاً فى الصناعات الغذائية

بالمقارنة بالقطاع العام الصناعى ككل . فقد بلغ متوسط ربحية الجنيه أجر من فائض العمليات الجارية فى الصناعات الغذائية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ ، ٣٨٨ر جنيه فى حين كان بالنسبة للقطاع العام الصناعى ٤٢٥ ر ، أى بانخفاض قدره ٥ر٩٪ ، ومن الفائض القابل للتوزيع ٥٢١ر. جنيه بالمقارنة ٥٩١ر. للقطاع العام الصناعى ككل ، أى بانخفاض قدره ٤ر١٣٪ ، خلال نفس الفترة.. السبب الرئيسى فى ذلك ، هو ماتتميز به الصناعات الغذائية من ضخامة قيمة المواد الخام بالنسبة لقيمة السلعة الغذائية المصنعة ، بالمقارنة بغيرها من الصناعات التحويلية الأخرى والتى تتميز عادة بانخفاض الأهمية النسبية لقيمة المواد الخام إلى قيمة السلعة الصناعية ، وذلك بفضل التطور التكنولوجى الذى ساعد بشكل واضح على الاقتصاد (التوفير) فى استخدام المواد الخام . هذا بالاضافة إلى الإتجاه العام لإرتفاع أسعار السلع الغذائية بما فيها المصنعة منها ؛ بنسب أقل من الارتفاعات فى اسعار غيرها من السلع الصناعية .

الأأن هذه الصورة العامة تخفى وراءها إتجاهاً عاماً نحو تصحيح هذا الخلل فى هيكل ربحية الجنيه أجر بين الصناعات الغذائية والقطاع العام الصناعى ككل . ذلك أن ربحية الجنيه أجر فى الصناعات الغذائية رغم هذا الفارق بينها وبين متوسط القطاع العام الصناعى ؛ إلا أنها سواء على اساس فائض العمليات الجارية أو الفائض القابل للتوزيع ، تظهر إتجاهاً للتحسن وإن كان قد خفت وتيرته فى السنة الأخيرة من الفترة .

هذا فى حين أظهر هذا المؤشر سواء على اساس من فائض العمليات الجارية أو من الفائض القابل للتوزيع ، تراجعاً واضحاً على مدى سنوات الفترة . الأمر الذى ساعد (ومايزال) على زيادة قوة جذب مجالات التصنيع الغذائى للإستثمارات الجديدة ، إضافة إلى ماتتمتع به تلك الإستثمارات من مزايا وتسهيلات ائتمانية حكومية مغرية ، وفقاً لتوجيهات مايطلق عليه أخيراً بالامن الغذائى .

---

* يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى باقراض مشروعات الأمن الغذائى بفائدة ٦٪ ، ووسائل النقل الخاصة بتلك المشروعات بفائدة ٣٪ ، فى حين أن الفائدة للمشروعات العادية ١٤٪ سنوياً .

رابعاً :-

يظهر مؤشر نسبة القيمة المضافة الصافية إلى الإنتاج الإجمالى بتكلفة العوامل فى الصناعات الغذائية إنخفاضاً واضحاً بالمقارنة بمثيلتها على مستوى القطاع العام الصناعى ككل فقد بلغت تلك النسبة فى الأولى ٢٤٪ خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ ، فى حين أنها بلغت ٣٢ر٩٪ فى الثانية خلال نفس الفترة (أى بزيادة قدرها ٧ر٣٪) . لكن هذه النسبة أظهرت تطوراً وارتفاعاً ملحوظاً فى الصناعات الغذائية ، بين نهاية الفترة وبدايتها ، حيث بلغت ٣٢ر٨٪ عام ١٩٧٩ بعد أن كانت ١ر١٩٪ عام ١٩٧٥ ، فى حين أنها (أى تلك النسبة) قد تمتعت بثبات نسبى كبير (مع بعض التراجع فى١٩٧٩) على مستوى القطاع العام الصناعى ويرجع ذلك بالاضافة إلى ماسبق ذكره بالنسبة لمؤشر ربحية الجنيه أجر ، إلى سبب آخر جوهرى من وجهة نظر طبيعة نشاط التصنيع الغذائى بالمقارنة بطبيعة غيره من النشاطات الصناعية التحويلية . ذلك أن عمليات التصنيع الغذائى لاتنطوى بصفة عامة ، على مراحل إنتاجية متتالية عديدة وذات أهمية كبيرة ، ومن ثم تنشأ القدرة على توليد الدخل (القيمة المضافة) ، بالمقارنة بالأنشطة الصناعية التحويلية الأخرى ، مثل الصناعات المعدنية الأساسية ، والمعدنية ، الهندسية ، والكيماوية ..... الخ . ساعد عل ذلك أيضاً إتجاه أسعار المواد الخام الغذائية إلى الإرتفاع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة .

خامساً :-

وعلى ذات إتجاه المؤشرين السابقين (ربحية الجنيه أجر ، ونسبة القيمة المضافة الصافية إلى الإنتاج الإجمالى بتكلفة العوامل) وتأثراً بهما ، سارت نسبة الفائض القابل للتوزيع إلى الإنتاج بتكلفة العوامل ، وإن كانت بشكل أوضح وأكثر حدة . فقد أظهرت تلك النسبة انخفاضاً كبيراً فى الصناعات الغذائية عنها فى القطاع العام الصناعى ككل ، بلغت

نسبته خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ حوالى ٢ر٥٨٪ ، حيث كانت بالنسبة للصناعات الغذائية ٧ر٦٪ وللقطاع العام الصناعى ٦ر١٠٪ خلال تلك الفترة . لكن تتبع شكل التطور لتلك النسبة فى الحالتين ؛ نلمس إتجاهاً واضحاً لتقليص تلك الفجوة ، نتيجه لإتجاه تحسنها فى حالة الصناعات الغذائية وفى نفس الوقت إتجاه لتراجعها بالنسبة للقطاع العام الصناعى ككمل على مدار الفترة . فقد كانت تلك النسبة فى بداية الفترة ٦ر٥٪ فى حالة الصناعات الغذائية ، وارتفعت إلى ٨ر٦٪ فى نهايتها ، فى حين إنخفضت على مستوى القطاع ككل من ٨ر١١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢ر٨٪ فى عام ١٩٧٩ ، وبذلك تقلص الفارق من ٧ر١١٠٪ عام ١٩٧٥ ليصل إلى ٦ر٢٠٪ فى عام ١٩٧٩ .

خلاصة القول ؛ إن قدرة الصناعات الغذائية بالقطاع العام على الكسب وإن أظهرت ضعفاً واضحاً خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ وعلى اساس ظروف وأوضاع تلك الفترة ، بالمقارنة بمستوى قدرة القطاع العام الصناعى ككل ؛ الا أن هناك إتجاهاً واضحاً لتحسن تلك القدرة ، بدأ فى السنوات الأخيرة من تلك الفترة . الأمر الذى يجعل تدعيم هذا الاتجاه هدفا من بين أهداف خطة التنمية للمرحلة المقبلة ، بحيث يكون التصنيع الغذائى مفتاحاً حقيقياً للتنمية والتصنيع فى مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية القادمة سواء لتوفير الغذاء ، أو لمضاعفة الاستفادة من إنتاجنا من المواد الخام الغذائية المتوفرة أو الممكنة من خلال التوسع الزراعى والتنمية الزراعية ، أو سواء لفتح مزيد من فرص زيادة الإنتاج ، الدخل ، فرص العمالة ، الفوائض المالية الممكنة لتمويل التنمية والتصنيع فى المراحل القادمة .

أهم المراجع والقراءات

دكتور محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ١٩٦٨

دكتور عمر محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ؛ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.

دكتور أحمد حسن ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الزراعة والصناعة ؛ برنامج تقييم المشروعات الزراعية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

دكتور فتحى الحسينى خليل ، تحليل التشابك القطاعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ١١٦١ أغسطس ١٩٧٦

دكتور فتحى الحسينى خليل ، الطبيعة التكاملية للتنمية والاعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة برنامج تقييم مشروعات التصنيع الزراعى ، معهد التخطيط ، بنك الرئسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك الدولى مربوط ١/٣٠ - ١٩٨٢/٣ .

دكتور فتحى الحسينى خليل ، التقييم الاقتصادى للمشروعات ، برنامج تقييم مشروعات التصنيع الزراعى ، معهد التخطيط القومى ، وبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك الدولى ، مربوط ١/٣٠ - ١٩٨٢/٣/٣

دكتور عبد القادر دياب ، الزراعة المصرية ومعالم عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة ؛ معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ١٣٣٢ ، نوفمبر ١٩٨٢ .

دكتور سعد حسن مقولى ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ، معهد التخطيط ، مذكرة خارجية ١٣٠٥ ، القاهرة ١٩٨١ .

دكتور سعد نصار
دكتور عبد العظيم مصطفى
وزارة التخطيط ، رؤية مستقبلية عن إمكانيات مساهمة الزراعة المصرية فى التراكم الرأسمالى خلال العقد الثامن ؛ مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس مارس ١٩٨٠ . تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ ، أغسطس ١٩٨١ .

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٢

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ٥٢ ـ ١٩٧٩ ، ٢٣ يوليو ١٩٨٠ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصـــــر العربية ٥٢ ـ ١٩٨١ ، أغسطس ١٩٨٢ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ صناعة الأغذية المحفوظة ، مارس ١٩٨٠ .

DRTPC ; & Others ; A note on the 1979 input - output table for Egypt, National incomes account group, working paper No. 6, Cairo 1982

Austin; E., James; Agroindustrial project analysis, W.B., EDI series in economic development; Johns Hopkins University Press; Baltimore and London, 1981.